مجلة
جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم العالي
جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية
عمادة البحث العلمي

العلوم العربية

مجلة علمية فصلية محكمة

العدد الثاني عشر
رجب ١٤٣٠هـ

كتاب (القوافي) لسيبويه

حديث النسبة ودراسة المأثور

د. سيف بن عبدالرحمن العريفي
قسم النحو والصرف وفقه اللغة ـ كلية اللغة العربية
جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

بسم الله الرحمن الرحيم

كتاب (القوافي) لسيبويه
حديث النسبة ودراسة المأثور

د. سيف بن عبدالرحمن العريفي
قسم النحو والصرف وفقه اللغة ـ كلية اللغة العربية
جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

ملخص البحث :

نسب بعض المصادر القافوية والنحوية إلى سيبويه كتاباً في (القوافي) ، لم تذكره كتب التراجم والفهارس والبرامج والأثبات ؛ إذ استأثر كتابه الإمام في النحو بحديثها . وهذا البحث يناقش تلك النسبة ، ويدرس المأثور من الكتاب ، وعماده في ذينك الاستقراء والتحليل والموازنة .

اللّهم إنّي أحمدُك حَمْدَ عبدٍ شاكرٍ لأنعُمك، وأستغفرُك استغفارَ عبدٍ مُنيبٍ فقيرٍ إلى عفوِك، وأعوذُ بحِلْمِك عَوْذَ عبدٍ مُذْنبٍ ملجؤه إليك، وأُصلّي وأُسَلِّمُ على رسولِك محمَّدِ بن عبدالله وعلى آله وأصحابه أجمعينَ، أمّا بَعْدُ:

فأقول: رأيتُ لسيبويه (ت١٨٠هـ) في أبواب الادِّغام من (الكتاب) حديثاً صوتياً عن القافية والرِّدف من أحرفها خاصةً، فلمّا رجعتُ إلى كتب القوافي وما إليها محقّقاً أثرَ حديثه= وقفتُ على كلامٍ معزوٍّ إليه ليس في (الكتاب)؛ فقلتُ قولةَ الأستاذ أحمد راتب النفّاخ –رحمه الله– : "ربّما كان ذلك...من الرّوايات النّادرة التي أُثرتْ عنه، وذلك أنَّ سيبويه –كما يقول أبو الفتح بن جني– قلّما تُسْنَدُ إليه حكايةٌ أو توصَلُ به روايةٌ، إلا الشّاذُّ الفذُّ الذي لا حَفْل به ولا قَدْر"[1].

واستزدتُ، فوقفتُ على كلامٍ معزوٍّ إلى سيبويه ظاهرُه يخالفُ ما قاله في (الكتاب)، فجاوزتُ القولةَ الأولى إلى سؤالٍ؛ هو: من أين صدر ناقلو ذلك الكلام؟

وطلبتُ الجوابَ في كتب التراجم والفهارس والبرامج والأثبات، فرأيتُ (الكتاب) قد استأثر بحديث أصحابها، فلم يذكروا لسيبويه سواه.

ثم طلبتُه في المأثور من كتاب (القوافي) لتلميذه قطرب (ت٢٠٦هـ) –وهو شذراتٌ منثوراتٌ في كتب القوافي– فلم أظفر بجوابٍ.

وطلبتُه في أقدم كتابٍ وصل في علم القوافي؛ كتاب(القوافي) لتلميذ سيبويه الأخفشِ الأوسط(ت٢١٥هـ)، فلم أجد فيه ذِكْرَ سيبويه ووجدتُ أَثَرَه، ولم أعجبْ؛ إذ رأيتُ من قبلُ كتابَه الفذّ (معاني القرآن) خِلْواً من ذِكْرِ شيخه، غيرَ خِلْوٍ من أثرِه.

وطلبتُه –أيضاً– في تِلْوِ كتابِ الأخفش كتابِ (القوافي) لتلميذه أبي عثمان

(١) القوافي للأخفش (التمهيد)٢٩. وكلام ابن جني في: الخصائص ٣/٣١٢.

المازني(ت٢٤٩هـ) –وهو من نوادر ما حفظه صاعدٌ الربعيُّ (ت٤١٠هـ) في فصوصه- فلم أجدْ فيه ذِكْرَ سيبويه أيضاً، ولكنّي وجدتُ شيئاً آخَرَ ستراه بَعْدُ إن شاء اللهُ تعالى.

وطلبتُه –أيضاً- في المأثور من كتاب (القوافي) لتلميذ الأخفش أبي عُمر الجرميِّ (ت٢٢٥هـ) وبخاصَّةٍ ما نقله المرزباني (ت٣٨٤هـ)، وهو غيرُ قليلٍ[1]، فلم أرَ فيه ذِكْرَ سيبويه.

وخصصتُ الأربعةَ لأنَّ الأوَّلَيْنِ تلميذا سيبويه؛ فكانا مظنّةَ أن ينقلا عنه مشافهةً، والأخيرينِ تلميذا تلميذه؛ فكانا مظنّةَ أن ينقلا عمَّن نقلَ عنه مشافهةً.

كذلك، ثُمّت مضيتُ متطلّباً جواباً، فدلّني علامةُ الشّام الأستاذ أحمد راتب النَّفاخ- رحمه اللهُ- على كلامٍ لأبي الفتح بن جني (ت٣٩٢هـ) نقله عبدالقادر البغدادي (ت١٠٩٣هـ) عن ابن خلف (ت٦١٤هـ)، وفيه ذِكْرُ كتاب (القوافي) لسيبويه[2].

فرجعتُ إلى كتاب ابن خلف (لباب الألباب في شرح أبيات الكتاب)، فرأيتُ كلامَ ابن جنّي كما نقله البغداديُّ.

ثمَّ استفاض ذِكْرُ الكتاب استفاضةً ما؛ إذ وقفتُ عليه في (نهاية الراغب في شرح عروض ابن الحاجب) لجمال الدين الإسنويّ (ت٧٧٢هـ)، و(المقاصد الشافية في شرح خلاصة الكافية) لأبي إسحاق الشّاطبيّ (ت٧٩٠هـ)، و(العيون الغامزة على خبايا الرامزة) لبدر الدين الدماميني (ت٨٢٧هـ).

فرجحتْ عندي نسبةُ هذا الكتاب إلى سيبويه، وكان هو الجوابَ الطَّلِبَةَ للسؤال المذكور آنفاً، والتفصيلُ آتٍ إن شاء الله تعالى.

---

(١) انظر: الموشح ٤ وما بعدها.

(٢) القوافي للأخفش (التمهيد) ٢٨. وللأستاذ النفاخ رأيٌ في كتاب (القوافي) لسيبويه، وسيأتي الكلامُ عليه.

ثم رغّبني في دراسة ما أُثِرَ منه ما يأتي :

أ- أنَّ سيبويه – كما قال أبو الفتح بن جني- "من ينبوع العروض وبُحبوحة وزن التَّفعيل"[1] ؛ إذ هو أحدُ تلاميذ الخليل (ت١٧٥هـ) مبدعِ علم العروض وباعجِ علم القوافي[2]، وأقربهُم منه ، وأثبتُ من حمل عنه[3].

ب- أنَّ كتابه (القوافي) هو الحلقةُ الأولى في سلسلة التأليف في هذا العلم ، لا يشاركُه في ذلك –فيما أعلم- إلا كتابٌ في (القوافي) ذكر المعريُّ (ت٤٤٩هـ) أنه رئي لخلف الأحمر (ت حوالي ١٨٠هـ)[4].

والإمامُ الخليل لم يضع في القوافي مصنَّفاً كما وضعَ في صنْوِه العروض، وربَّما كان ذا داعيَ سيبويه إلى التّأليف في (القوافي) ؛ إذ ممّا تغيّاه حين وضع (الكتابَ) الإمامَ في النحو=إحياءُ علمِ شيخه[5] .

ج- أنَّ أوائل المصنَّفات في هذا العلم لم يبق منهنَّ – فيما أعلم- إلا كتابُ الأخفش، وكتابُ تلميذه المازنيِّ[6]، ونصوصٌ من كتب : سيبويه، وقطربٍ، والفراءِ (ت٢٠٧هـ)، والجرميِّ ؛ حفظتْها دواوينُ العلم . ودراسةُ تلك النُّصوص تكشفُ شيئاً من معالم هؤلاء المصنّفات .

---

(١) سر الصناعة ١/٥٩ .

(٢) نُقِلَ عن العرب ما يُشبه أن يكون مقدّماتٍ لعلم (القوافي) . انظر : البيان والتبيين ١/١٣٩ – ١٤٠ ، اللزوميات ١/٣٠ ، القوافي للأخفش (التمهيد) ٢٧ ، القوافي لنشوان الحميري(تقديم المحقّق) ١٧٥.

(٣) طبقات النحويين واللغويين ٦٧.

(٤) اللزوميات ١/٣٠.

(٥) طبقات النحويين واللغويين ٧٥.

(٦) عنيتُ المصنّفاتِ المفردةَ للقوافي ، فأما ما كان في مدارج الكتب فعرفتُ منه في مصنفات تلك الحقبة بابي (عيوب الشعر) و(ما يقال في القوافي من الأسماء) ؛ عقدهما أبوعبيد القاسم بن سلام في : الغريب المصنّف ٦٩٨- ٧٠٠، وانظر : اللزوميات ١/٣٠.

من أجل أولئك استحسنتُ جمعَ المأثور من كتاب (القوافي) لسيبويه قانعاً بالتَّنبيه عليه، ودراسةِ بعضِ مسائله وشواهده، وذِكْرِ شيءٍ من أثره في مصنَّفات الخالفين، غيرَ زاعمٍ مقاربةَ الغاية في الكشف عن مادّته وبنائه ومنهجه.

ورأيتُ أن يكون المهادُ مَدْخلاً فيه حديثان:

الأول: حديث القوافي في (الكتاب)[1]؛ بإيجاز.

والثاني: قراءة لمدلول مصطلح (القافية) عند سيبويه، وعمادُها حديثُه في (الكتاب).

ومن الله العونُ والسَّدادُ.

١- مدخلٌ:

أولاً: حديثُ القوافي في (الكتاب) بإيجاز:

حديثُ سيبويه عن القوافي في (الكتاب) قليلُه منثورٌ وكثيرُه مجموعٌ:

فأمّا القليلُ المنثورُ فأشفُّه ما قاله عن الرِّدف في باب (الادِّغام في الحرفين اللَّذين تضعُ لسانَك لهما موضعاً واحداً لايزولُ عنه)، وسيأتي -إن شاء الله تعالى- حيثُ الكلامُ على مصطلح (القافية) عند سيبويه، وحيثُ ذِكْرُ (مسائل ونصوص وشواهد من كتاب القوافي)، وسترى ثَمَّ أنَّ ظاهرَ بعضِه يخالفُ ما في كتاب (القوافي).

وأمّا كثيرُه المجموعُ ففي بابِ (وجوه القوافي في الإنشاد)[2] ومعظمُه عمّا يسمّى في علم القوافي (الوصل).

ولم يكن غرضُ سيبويه في هذا الباب أن يوعِبَ فيتكلَّمَ على منهاج كلام أهل

---

(١) أنبِّه القارئ الكريم على أنّني إذا قلتُ (الكتاب) فمرادي كتاب سيبويه في النحو، وإذا أردتُ كتابَه في القوافي نصصتُ عليه.

(٢) الكتاب ٤/٢٠٤.

القوافي ، وإنما قصد إلى أن يبيِّن ما يكونُ في القوافي من تغيُّراتٍ صوتية تختلف باختلاف مذاهب العرب في إنشاد أشعارها حين يريدون الترنُّمَ وحين لا يريدونَه ، بعد أن بيَّن مذاهبهم في الوقف على أواخر الكلام ، ليضِحَ بذلك التِّبيان الفرقُ بين الشِّعر والكلام في هذه البابة ، يقول أبو سعيدٍ السيرافيُّ (ت٣٦٨هـ) منبِّهاً على هذا المقصد : "اعلم أنَّ سيبويه إنما ذكر وجوه القوافي في الإنشاد ليُعْلِمَك حكمَ اللفظ بأواخر الشِّعر في الوقف والوصل كما أعلمك في الأبواب التي قبلها في غير الشِّعر ، وذكَرَ فصْلَ ما بين الكلام والشِّعر في ذلك ؛ فكان ما ذكره منه على ما يوجبُه النَّحْوُ من حكم اللفظ بآخر الكلمة الموقوفة والموصولة لا على ما ينحوه أهلُ العروض والقوافي"[١] ، ويقولُ الأعلم الشنتمريُّ (ت٤٧٦ هـ) منبِّهاً كذلك : "وإنّما ذكر سيبويه هذا البابَ عقِبَ باب الوقف ليُريَ الفرقَ بين القوافي وأواخِر الكلام ، ويُبيِّنَ اختلافَ العربِ في ذلك عند التَّرنُّم وغيره."[٢]

وأثرُ هذا الباب بادٍ في المصنَّفات القافوية الآتية :

- كتاب (القوافي) للأخفش[٣] .
- كتاب (القوافي) للمازني[٤].
- (تلقيب القوافي وتلقيب حركاتها) لابن كيسان (ت٢٩٩هـ)[٥] .
- (الجامع في العروض والقوافي) لأبي الحسن العروضي (ت٣٤٢هـ)[٦] .

---

(١) السيرافي النحوي ٤٩٩- ٥٠٠ .

(٢) تحصيل عين الذهب ٢/٢٩٨.

(٣) القوافي للأخفش ١١٧ .

(٤) الفصوص ٥/١٨٠ .

(٥) تلقيب القوافي ٢٧٨.

(٦) الجامع ٢٩٣ .

- كتاب (القوافي) للجوهري (ت نحو ٣٩٨هـ)[١].
- كتاب (القوافي) للقاضي أبي يعلى التَّنوخي (من علماء القرن الخامس)[٢].
- (الفصول في القوافي) لابن الدَّهّان (ت٥٦٩هـ)[٣].

وأوجزتُ القولَ هنا ؛ لأنَّني رأيتُ الدكتورَ أحمد محمد عبدالدايم عبدالله وضع كتاباً سمّاه (العروض والقافية في كتاب سيبويه) جمع فيه -جزاه الله خيراً- ما قاله سيبويه في (الكتاب) عن العروض والقافية ، وكسره على مقدمةٍ وتمهيدٍ وثلاثة فصول : الفصل الأول للمصطلحات العروضية والقافوية في (الكتاب) ، والفصل الثّاني للضَّرورة الشِّعرية في (الكتاب) ، والفصل الثّالث للأحكام العروضية والقافوية والتَّقعيد لهما في (الكتاب).

والدكتور أحمد محسنٌ ، ولكنَّ في مواضع من كتابه نظراتٍ، أذكر منها :

أ- قال في المقدمة : "لكنّي أزعم أنَّه لم يتنبَّه أحدٌ من العلماء إلى ما في (الكتاب) من قضايا في العروض والقافية ، ليس تقصيراً منهم ، ولكنَّه فرطُ الإعجاب بنحوه وصرفه."[٤]

وهذا الزَّعْمُ فيه نظرٌ ؛ إذ بمراجعة كتب العروض والقوافي وما إليها = يضِحُ أنَّ العلماء تنبَّهوا إلى ما قاله سيبويه في (الكتاب) منثوراً ومجموعاً ، وصدروا عنه[٥]،

---

(١) القوافي للجوهري ١٣٨.

(٢) القوافي للتنوخي ١٥٥.

(٣) الفصول في القوافي ١٠١ .

(٤) العروض والقافية في كتاب سيبويه ٥ .

(٥) انظر: العقد الفريد ٣١٤/٦ ، رسالة الصاهل والشاحج ٤٦٣ ، ٦٠٠ ، الشافي في علم القوافي ٨١ ، نهاية الراغب ١٣٠ ، العيون الغامزة١٤٣.

وبعضُهم نقده[1]، وبحسبك قولُ أبي الفتح بن جنّي : "فهل يليقُ بسيبويه أن يكسر شعراً وهو من ينبوع العروض وبحبوحة وزن التَّفعيل! وفي كتابه أماكنُ كثيرةٌ تشهد بمعرفته بهذا العلم واشتماله عليه."[2]

ب- ذكر في الفصل الأول المعقود للمصطلحات العروضية والقافوية في (الكتاب) = مصطلحَ (الكفّ)[3] ، وسيبويه لم يستعمله استعمالَ العروضيين، وإنما أراد به مطلقَ الحذف[4].

ج- ذكر في الفصل المذكور مصطلحَ (القافية) ، ونقل نصوصاً من (الكتاب) ورد فيها المصطلح[5] ، ولم يبيِّن مدلولَه عند سيبويه .

د- ذكر في الفصل المذكور مصطلحَ (المعاقبة) ، وقال: " المعاقبة في العروض بين حرفين: إذا سقط أحدُهما ثبت الآخر عقيبه ، فيجوز أن يثبتا معاً ، ويجوزُ أن يسقطا معاً " ، وأحال على (البارع في العروض لابن القطاع) بتحقيقه[6] .

وفي كلامه وما أحال عليه سقَطٌ أفسد التعريفَ ؛ إذ الصّواب : "فيجوز أن يثبتا معاً، ولا يجوز أن يسقطا معاً."[7] .

---

(١) انظر : رسالة الملائكة ١٥ .

(٢) سر الصناعة ١/ ٥٩ .

(٣) العروض والقافية في كتاب سيبويه ١٣.

(٤) الكتاب ١/ ١٨٤ ، ١٨٧ .

(٥) العروض والقافية في كتاب سيبويه ١٦ .

(٦) العروض والقافية ٢٠ وانظر: البارع٢١٦ ،وكرّر المحقق هذا التعريف في : العروض للأخفش١٤٣ح٣.

(٧) انظر: العروض لابن جني ٧٢، العروض للربعي ١٢ ،عروض الورقة ١٧ ، العمدة١/ ٢٣٩- ٢٤٠ ، الكافي في العروض والقوافي ٢٦- ٢٧ ، القسطاس ٦٩ ، المعيار ٢٨ ، حدائق الآداب٦٦٦ ، شفاء الغليل٧٦- ٧٧.

ثم قال الدكتور: "ولقد ورد هذا المصطلح في كتاب سيبويه، وهو يعني به ما عناه العروضيون، فمثلاً يقول سيبويه: (وزعم عيسى أنَّ بعضَ العرب يُنشد هذا البيتَ لأبي الأسود الدؤلي: [المتقارب]

فألفيتُه غيرَ مُستَعْتِبٍ ولا ذاكرِ اللهَ إلا قليلا[1]

لم يحذف التَّنوينَ استخفافاً ليعاقِبَ المجرور...)[2]، وأيضاً يقول: (وقال رجلٌ من الأنصار[3]: [المنسرح]

الحافظو عورةَ العشيرةِ، لا يأتيهمُ من ورائنا نَطَفُ

لم يحذف النّونَ للإضافة، ولا ليُعاقبَ الاسمُ النّونَ...)[4]، ويقولُ أيضاً: (وقال ابنُ مقبلٍ: [البسيط]

ياعينِ بكّي حُنَيفاً رأسَ حيِّهمِ الكاسرينَ القنا في عورةِ الدُّبُرِ[5]

فإنْ كففتَ النّونَ جررتَ، وصار الاسمُ داخلاً في الجارِّ بدلاً من النونِ؛ لأنَّ النّونَ لاتعاقبُ الألفَ واللامَ[6])."[7]

كذا قال الدكتور ومثَّلَ، وليس مصطلحُ (المعاقبة) في نصٍّ من الثّلاثة يوافقُ ما عناه العروضيون أو يقربُ منه، ومرادُ سيبويه به: المقابلة بين "علامتين إذا حلّت إحداهما غابت الأخرى"[8].

---

(١) ديوان أبي الأسود ٥٤.

(٢) الكتاب ١/١٦٩.

(٣) هو عمرو بن امرئ القيس الخزرجي. انظر: جمهرة أشعار العرب ٦٧٥، وفيه: "وَكَفُ".

(٤) الكتاب ١/١٨٥- ١٨٦

(٥) ديوان ابن مقبل ٧٥.

(٦) الكتاب ١/١٨٣- ١٨٤.

(٧) العروض والقافية في كتاب سيبويه ٢٠- ٢١.

(٨) من قضايا النظرية اللغوية العربية ٥٨. وانظر: الكتاب ٣ / ٣٥٦.

هـ - ذكر في الفصل المذكور مصطلح (الفواصل)[1]، وسيبويه أراد به الكلمة الأخيرة في الجملة، وجعله في الكلام مقابلَ القافية في الشعر[2]، ولم يستعمله استعمال العروضيين.

و- ذكر في الفصل المذكور مصطلحات (التَّثقيل) ، و(الإجراء) ، و(الوصل)، و(الوقف) ، ونقل قولَ سيبويه: "ومن العرب من يُثَقِّل الكلمة إذا وقف عليها، ولا يثقّلها في الوصل، فإذا كان في الشِّعر فهم يجرونه في الوصل على حاله في الوقف ..."[3].

وكلُّ هذه المصطلحات الواردة في النَّصِّ -كما ترى- لم تُستعمل استعمال أهل العروض والقافية ؛ إذ (التَّثقيل) مصطلحٌ صوتيٌّ صِرْفٌ ، و (الوقف) و(الوصل) هنا مصطلحان صوتيّان، و(الإجراء) مصطلحٌ تفسيريٌّ .

على أنَّ (الوصل) يطلقُه أهلُ القوافي على أحد أحرف القافية ، ويكون بعد حرف الرَّويِّ، وذكره سيبويه مريداً ما أرادوه حيثُ قال : "وزعم الخليلُ أن ياء (يقضي) وواو (يَغْزو) إذا كانت واحدةٌ منهما حرفَ الرويِّ لم تُحذفْ ؛ لأنَّها ليستْ بوصلٍ حينئذٍ."[4]

ولكنَّ الدكتور لم يذكره .

ز- يُستدركُ على الدكتور مصطلح (زنة المتحرِّك) ؛ إذ ذكره سيبويه في أبواب الادِّغام حيثُ قال: " وذلك أنَّ كلَّ شعرٍ حذفتَ من أتمِّ بنائه حرفاً متحرِّكاً أو زنةَ

---

(١) العروض والقافية في كتاب سيبويه ٢٤- ٢٥ .

(٢) الكتاب ٤/١٨٥ .

(٣) العروض والقافية في كتاب سيبويه ٢٥ . وانظر: الكتاب ١/٢٩ .

(٤) الكتاب ٤/٢١٠ .

حرفٍ متحرِّكٍ = فلابدَّ فيه من حرف لينٍ للرِّدف..."[1] وحذفُ زنة المتحرِّك يُرادُ به : حذْفُ السّاكن مع حركة ما قبله[2].

ح- عقد الفصلَ الثاني للضَّرورة الشِّعريّة في (الكتاب) ، ولا أراها – وإنْ ذكرها بعضُ العروضيين توطئةً[3] – داخلةً في موضوعه ؛ إذ هي حديثٌ عن لغة الشِّعر ، والعروضُ والقافيةُ حديثٌ عن موسيقاه .

على أنَّه لم يتحدث عن مفهوم الضَّرورة عند سيبويه ، وذكر أنَّ القارئ يرى سيبويه يتناولُ الضَّرورة متمثِّلةً – تقريباً- في أحد عشر عنواناً[4] . وأرى قارئ (الكتاب) يجدُها أضعافَ ما ذكر[5].

وعدّد الأحدَ عشر حتى قال : "تاسعاً: إخفاء إحدى الهمزتين: يقولُ سيبويه:(واعْلَم أنَّ الهمزتين إذا التقتا ، وكانت كلُّ واحدةٍ منهما من كلمةٍ = فإنّ أهلَ التّحقيق يخفون [كذا قرأها الدكتور وبنى العنوان عليها ، والصواب : يُخفِّفون] إحداهما ، ويستثقلون تحقيقَهما لما ذكرتُ لك ... فليس من كلام العرب أن تلتقي همزتان فتُحقَّقا...)"[6] .

وفي العنوان خطأٌ ، وصوابُه (تخفيف إحدى الهمزتين) . ولا أعلم أحداً يجعل تخفيف إحدى الهمزتين الملتقيتين ضرورةً ، وكيف يكونُ ضرورةً وسيبويه

---

(١) الكتاب ٤/٤٤١ .

(٢) القوافي للأخفش ١١١.

(٣) كأبي الحسن العروضي في : الجامع ٨٣ ، وقال آخر الباب منبِّهاً: "وإنّما استقصينا هذا البابَ توطئةً لما نذكره في باب أبيات المعاياة."

(٤) العروض والقافية في كتاب سيبويه ٣٣- ٣٤ .

(٥) تفصيلُها في : سيبويه والضرورة الشعرية ٣٧٨- ٣٨٢ .

(٦) العروض والقافية ٥٩ . وكلامُ سيبويه في : الكتاب ٣/٥٤٨- ٥٤٩.

يقول : "فليس من كلام العرب أن تلتقي همزتان فتُحقَّقا"؟!

ولم يذكر الدكتور مسألةً أقربَ إلى موضوعه ممّا ذكره ، وهي إبدالُ الهمزة ياءً إبدالاً محضاً غير تخفيفيٍّ ، ووقوعها بذلك في القافية وصلاً ، إذ قال سيبويه بعد أن ذكر الإبدالَ المحض للضرورة : "وقال عبُدالرحمن بن حسان : [الوافر]

وكُنْتَ أذلَّ مِنْ وَتِدٍ بقاعٍ يُشَجِّجُ رأسَه بالفِهْرِ واجي[1]

يُريد : الواجئ"[2].

ط- عقد الفصلَ الثالث للأحكام العروضيّة والقافوية والتَّقعيد لهما في (الكتاب) ، وذكر عشرَ مسائل[3] ، ويُستدرَك عليه مسألتان ذكرهما سيبويه في أبواب الادِّغام :

الأولى : جواز معاقبة الواو والياء المدَّغمتين في مثلهما إذا كان رويّاً للحرف الصَّحيح في القافية ، وهذا نصُّه : "وإذا قلتَ : مررتُ بوليٍّ يزيدَ وعدوٍّ وليدٍ ؛ فإن شئتَ أخفيتَ، وإن شئتَ بيَّنتَ ، ولا تُسكِّن ؛ لأنَّك حين ادَّغمتَ الواوَ في (عدوٍّ) والياءَ في (وليٍّ) ، فرفعتَ لسانَك رفعةً واحدةً = ذهب المدُّ ، وصارتا بمنزلة ما يُدَّغَمُ من غير المعتلِّ ، فالواوُ الأولى في (عدوّ) بمنزلة اللام في (دلْو) ، والياءُ الأولى في (وليّ) بمنزلة الباءِ في (ظَبْي) ، والدّليل على ذلك أنَّه يجوزُ في القوافي (لِيًا) مع قولك (ظَبْيا) ، و(دُوًا) مع قولك (غَزْوا)."[4]

والثّانية : امتناع اجتماع بيتٍ مُرْدفٍ وبيتٍ غيرِ مُرْدَفٍ في قصيدةٍ واحدةٍ ، وهذا نصُّه : "فصارتْ هذه الياءُ والواوُ مع الميم والجيم نحواً من الألف مع المقاربة ؛ لأنَّ

(١) شعر عبدالرحمن بن حسان ١٨ .

(٢) الكتاب ٥٥٥/٣ ، وانظر : العيون الغامزة ٢٤٩.

(٣) العروض والقافية ٦٥- ٨٣ .

(٤) الكتاب ٤٤٢/٤.

فيهما ليناً وإن لم يبلغا الألفَ ، ولكنْ فيهما شَبَهٌ منها ؛ ألا ترى أنَّه إذا كانت واحدةٌ منهما في القوافي لم يجز في ذلك الموضع غيرُها إذا كانت قبْلَ حرفِ الرَّويِّ."(١)

ثانياً : قراءةٌ لمدلول مصطلح (القافية) عند سيبويه :

اختلاف العلماء في مفهوم (القافية) كثيرٌ مشتَهِرٌ(٢) ؛ لذا لن أذكر من آرائهم إلا ما احتمله كلامُ سيبويه .

وكلامُ سيبويه في (الكتاب) ليس فيه صريحُ نصٍّ على مفهوم القافية يُغلقُ بابَ الاحتمال، بل فيه ما يُفتِّحُه ، وتفصيلُ القول على النحو الآتي :

لا أعلم أحداً تكلَّم على رأي سيبويه في (القافية) إلا أبا سعيدٍ السيرافيَّ، إذ قال وهو يعرضُ آراء العلماء : "وقال آخرونَ : القافية هي حرفُ الرويِّ(٣)، وهو المختارُ عندي، والظَّاهرُ من كلام سيبويه أنَّه مذهبُه ؛ وذلك أنَّه قال : (ولو لم يُقَفَّوا إلا بكلِّ حرفٍ فيه حرفُ مدٍّ لضاق عليهم)(٤) ؛ يريدُ : لو لم يُقَفَّوا إلا بكلِّ متحرِّكٍ ؛ يعني : حرفَ الرويِّ ، فإذا كان التَّقفيةُ بحرف الرَّويِّ فهو قافيةٌ."(٥)

---

(١) الكتاب ٤/٤٤٦- ٤٤٧.

(٢) تفصيلُه في : القوافي للأخفش ٣- ١٠ ، الجامع ٢٦٢- ٢٦٣ ، القوافي للجوهري١١٥- ١١٨ ، الفصوص ٥/١٦٥- ١٦٦ ، القوافي للتنوخي ٦٣- ٦٨ ، العمدة ١/٢٤٣- ٢٤٧ ، الفصول في القوافي ٣٥- ٤٢ ، نضرة الإغريض ٢٩- ٣٠ ، معيار النظار ١/٩١ ، القوافي للإربلي ٧٨- ٨٨ ، الوافي بمعرفة القوافي ٤٢- ٥٧ ، العيون الغامزة ٢٣٧- ٢٣٩ ، الوافي بحلِّ الكافي ٢٥٠- ٢٥١.

(٣) عُزي إلى قطرب والفراء وثعلب ، وإليه ذهب المازني وأبو عبيد وابن عبدربه ، انظر : الغريب المصنف٣/٦٩٩- ٧٠٠ ، العقد الفريد ٦/٣٠٤ ، النصوص٥/١٦٥ ،العمدة ١/٢٤٥ ، القوافي للتنوخي ٦٦ ، الفصول في القوافي ٣٧ ، مفتاح العلوم ٢٧٠.

(٤) الكتاب٤/٢١٤ .

(٥) السيرافي النحوي ٥٠٠.

ظاهرُ نصِّ سيبويه هنا هو كما قال أبو سعيدٍ ، ولكنَّه -فيما أرى- ليس على ظاهره ، وأرجِّحُ أنَّه من مجاز إطلاق كلٍّ على جزء ، فيكون على منهاج قول الأخفش: "وقد يجوزُ أن تجعل السين هي القافية في مجاز الكلام لأنَّه آخرُ الحروفِ ، ويجوزُ في هذا القياس أن تكون الياء التي للوصل وجميع حروف الوصل إذا لم يكن بعدَهنَّ شيءٌ = قافيةً ، وجميع حروف الخروج كلُّ واحدٍ منها قافيةٌ على المجاز ؛ لأنَّه آخر الحروف."[1]

ويُصَدِّقُ ذلك نصوصٌ أربعةٌ قالها سيبويه في باب (الادِّغام في الحرفين اللَّذين تَضعُ لسانَك لهما موضعاً واحداً لا يزول عنه) ، فيها دلائلُ على أنَّ القافية ليست الرَّويَّ وحده، والأربعةُ على النحو الآتي:

الأول: قولُه: "ألا ترى أنَّه إذا كانت واحدةٌ منهما[يعني الواو والياء] في القوافي لم يجز في ذلك الموضع غيرُها إذا كانت قبلَ حرفِ الرَّويِّ"[2] .

هذا حديثٌ عن وقوع الواو والياء ردفين[3]، فقولُه: "إذا كانت واحدةٌ منهما في القوافي" دليلٌ على أنَّ الرِّدفَ عنده داخلٌ في القافية .

والثاني : قولُه: "ومِمَّا يدلُّك على أنَّ حرفَ المدِّ بمنزلة متحرِّكٍ، أنَّهم إذا حذفوا في بعض القوافي، لم يجز أن يكون ما قبل المحذوف ـ إذا حُذف الآخرُ ـ إلا حرفُ مدٍّ ولينٍ ، كأنَّه يعوِّضُ ذلك ؛ لأنَّه حرفٌ ممطولٌ"[4] .

والثَّالثُ: قولُه: "ولا يجوزُ [يعني الواو والياء غير المديتين] في القوافي المحذوفة ، وذلك أنَّ كلَّ شعرٍ حذفتَ من أتمِّ بنائه حرفاً متحرِّكاً أو زنةَ حرفٍ متحرِّكٍ، فلابُدَّ فيه من حرفِ لينٍ للرِّدفِ، نحو: [الطويل]

---

(١) القوافي للأخفش ٩ .

(٢) الكتاب ٤/٤٤٧.

(٣) انظر : التعليقة ٥/١٧٣.

(٤) الكتاب ٤/٤٣٨.

وما كلُّ ذي لُبٍّ بمؤتيك نُصْحَه وما كلُّ مؤتٍ نُصْحه بلبيبِ[1]

فالياءُ التي بين الباءين رِدْفٌ."[2]

فهذان النصّان يدلان -أيضاً- على أنَّ الرِّدفَ من القافية ، وظاهرُ إسناده الحذفَ إلى القوافي، أنَّ القافية هي الجزء الأخير من وزن البيت[3] ؛ لأنَّ الحذف منه، وتطبيقُه على ما أنشده: أنَّ البيت من الضرب الثالث من الطويل ، والجزء الأخير منه (لبيبِ=فعولُنْ) ، وأصلُه إما أن يكونَ: مفاعيلن ، فحذفت اللام والنون ، فبقي (مفاعي) ، فنُقل إلى (فعولُنْ)، وإما أن يكون (مفاعلُنْ) بعد القبض ، فحذفتْ النّون وحركة اللام، فبقي (مفاعلْ) ، فنُقلَ إلى (فعولُنْ) ، ولزمه الردف عوضاً[4].

والرابعُ: قوله: "وإذا قلتَ: مررتُ بوليٍّ يزيدَ ، وعدوٍّ وليدٍ ؛ فإن شئتَ أخفيتَ ، وإنْ شئتَ بيَّنْتَ ، ولا تُسكِّن ؛ لأنَّك حين ادَّغمتَ الواو في (عدوّ) والياءَ في (وليّ) ، فرفعتَ لسانَك رفعةً واحدةً = ذهب المدُّ ، وصارتا بمنزلة ما يُدَّغَمُ من غير المعتلِّ ، فالواوُ الأولى في (عدوٍّ) بمنزلة اللام في (دلْو) ، والياءُ الأولى في (وليّ) بمنزلة الباء في (ظَبْي) ، والدَّليلُ على ذلك أنّه يجوزُ في القوافي (لِيًا) مع قولك (ظَبْيا) ، و(دُوًا) مع قولك (غَزْوا) ."[5]

وظاهرُه أنَّ (لِيًا) -وهي جزء من (وَليًا)- و(ظَبْيا) ، و(دُوًا) - وهي جزء من (عَدُوًا)- و(غَزْوا)=قوافٍ، فيحتملُ - إذاً- مذهبين نُقِلا عن الخليل :

---

(١) يعزى إلى أبي الأسود الدؤلي في: ديوانه ٤٥ ، وإلى مودود العنبري في: شرح شواهد المغني ٥٤٢/٢ ، وراجع ما قاله المعري عن عزوه إلى بشار في: رسالة الغفران ٤٣١.

(٢) الكتاب ٤٤١/٤.

(٣) ذُكر هذا الرأي في: العمدة ٢٤٦/١ ، الشافي ٣٦ ، الوافي بحلّ الكافي ٢٥٠ .

(٤) في المسألة خلافٌ سيأتي تفصيلُه إن شاء الله تعالى.

(٥) الكتاب ٤٤٢/٤.

أحدهما: أن القافية من آخر حرفٍ في البيت إلى أول ساكنٍ يليه مع المتحرِّك الذي قبل الساكن[1].

والآخر: أنّها من آخر حرف في البيت إلى أول ساكن يليه مع الحركة التي قبل السّاكن[2].

وعلى الأول تكون (لِيّا) كلُّها قافية، وكذا البواقي، وعلى الثاني تكونُ القافية كسرةَ اللام وما بعدها، وكذا البواقي.

ولا يحتملُ كلامُه أن تكون القافية آخر كلمة في البيت، وهو مذهب الأخفش[3]؛ لأنّ (لِيّا) و(دُوّا) بعضُ كلمة.

٢- ذِكْرُ كتاب (القوافي) في المصادر ونسبته إلى سيبويه:

ما نُقل عن سيبويه من حديث القوافي ثلاثة أصناف:

- صنفٌ قاله في (الكتاب)، ولن أذكره إلا ما اقتضى البحثُ ذِكْرَه؛ لِما مضى من أن الدكتور أحمد محمد عبدالدايم درسه.
- وصنفٌ ليس في (الكتاب)، ولم يذكر ناقلوه أنّه في (كتاب القوافي)، ورجَّحتُ أنّه فيه؛ لذا سأذكره في المبحث التالي (مسائل ونصوص وشواهد من كتاب القوافي).
- وصنفٌ نصَّ ناقلوه على أنّه في (كتاب القوافي) له، وهو ما قصدتُ إليه في هذا المبحث. والتَّفصيل على النّحو الآتي:

أوّلُ ذاكري كتاب (القوافي) -فيما أعلمُ- أبو الفتح بن جنّي؛ ذكره في كلامٍ

---

(١) انظر: القوافي للأخفش ٨، الجامع ٢٦٢.

(٢) انظر: العمدة ١/٢٤٣، القوافي للتنوخي ٢٦٧الكافي في علم القوافي ١١٦الفصول في القوافي ٣٧، الوافي بمعرفة القوافي ٤٣.

(٣) القوافي للأخفش٣.

له نقله سليمان بن بنين بن خلف الدَّقيقيُّ ، فقال : " وقال أبو الفتح : هكذا أنشد أبو الحسن ، وهو بعيدٌ ؛ لأنَّ حكم الحروف المختلفة في الرَّويِّ أن تتقاربَ مخارجُها كما أنشد سيبويه في كتاب (القوافي) : [الرجز]

قُبِّحْتِ من سالفةٍ ومن صُدُغْ كأنَّها كُشيةُ ضبٍّ في صُقُعْ[1]

فجمع بين العين والغين ؛ لقُرب مخرجيهما ، وأنشد أيضاً : [السريع]

بناتُ وَطّاءٍ على خدِّ اللَّيْلْ لايَشْتَكِيْنَ عَمَلاً ما أنْقَيْنْ

مادام مُخٌّ في سُلامَى أو عَيْنْ[2]

وهذا كثيرٌ جداً .."[3] ، ونقله عبدالقادر البغداديّ مختصراً[4].

وقولُ ابن جنّي –فيما أرجِّح– في كتابه المفقود (شرح قوافي الأخفش) ؛ إذ هو تعليقٌ على كلامٍ للأخفش في كتابه (القوافي) ، وسيأتي التفصيلُ في المسألة الثامنة إن شاء الله تعالى.

ثم ذكره جمال الدين الإسنوي مرتين ، فقال : "وأقربُها ما قاله سيبويه في كتاب (القوافي) : أنّ القبض دخلَه أولاً ثم حذفت نونه وسكنت لامه ..."[5]. وقال : "على أنّه ينبغي أن تعلم أن سيبويه قد أجاز في كتاب(القوافي)استعمالَه بغير رِدْفٍ بالكلية ، قال : لقيام الوزن بالحرف الصَّحيح مُقامَه بأحرف المدِّ

---

(١) نُسب إلى رؤبة في : القوافي للأخفش ٥٤ ، وإلى جوّاس بن هُريم في : الموشح ١١ . وتخريجهما مفصَّلٌ في : القوافي للأخفش ٥٤ ح ٢ ، قواعد الشعر ٦٥ ح ٣ .

(٢) القائل أبو ميمون النضر بن سلمة العجلي في : عيون الأخبار ١/١٥٦ ، ولم يذكر فيه الأوَّلُ. وراجع ماكتبه الأستاذ النفاخ في : القوافي للأخفش ٤ ح ١ .

(٣) لباب الألباب ١٤أ.

(٤) الخزانة ٥/٢٦٠.

(٥) نهاية الراغب ١٣٢ .

واللّين، وأنشد: [الكامل]

ولقد رَحَلْتُ العيسَ ثم زَجَرْتُها قُدُماً وقُلْتُ عليكِ خيرَ مَعَدِّ

فعليكِ سعدَ بنَ الضِّباب فصبِّحي سيراً إلى سعدٍ عليك بسَعْدِ[1]."[2]

وهذا الرأيُ عزاه إلى سيبويه ابنُ عبدربّه (ت٣٢٨هـ) وابن رشيق (ت٤٥٦هـ أو ٤٦٣هـ)، ولم يذكرا كتاب (القوافي)[3].

ثم ذكره أبو إسحاق الشّاطبيُّ حيثُ قال: "وذلك ينكسر بما أنشده سيبويه في كتاب (القوافي) له من قول الراجز[4]: [الرجز]

الحمـــدُ للهِ الـذي استقلّتِ بإذنــه السّـــماءُ واطمأنّـتِ

بإذنـــه الأرضُ ومـا تعنّتِ الجاعلِ الغيثَ غِياثَ المسْنِتِ

أوحـى لـها القرارَ فاستقرّتِ وشدَّها بالرّاسياتِ الثُّبّتِ."[5]

ثم ذكره بدر الدين الدّماميني مرّتين، فقال: "فقد أجاز سيبويه في كتاب (القوافي) له استعمالَ مثلِ ذلك بغير رِدْفٍ، قال: لقيام الوزن بالحرف الصّحيح مَقامَه بأحرف المدِّ واللين، وأنشد: [الكامل]

ولقد رَحَلْتُ العيسَ ثم زجرتُها قِدْماً عليك وقلتُ خيرَ معدِّ"[6]

وقال: "وقيل: دخله القبضُ أولاً ثم حُذفت نونُه وأسكنتْ لامُه، فعُوِّضَ منهما؛ لأنهما زنةُ متحرِّكٍ. قاله سيبويه في كتاب (القوافي) له."[7]

---

(١) البيتان لامرئ القيس في: ديوانه ٢٠٧، شرحه للنحاس ١٥٩.

(٢) نهاية الراغب ١٣٢- ١٣٣.

(٣) انظر: العقد الفريد ٣١٦/٦، العمدة ٢٣٦/١.

(٤) هو العجاج في: ديوانه ٤٠٨/١، وفيه اختلافٌ في ترتيب الأشطار.

(٥) المقاصد الشافية ٦٨٦/٤.

(٦) العيون الغامزة ١٤٢.

(٧) العيون الغامزة ١٤٣.

وأظنُّ البدر الدماميني صادراً عن (نهاية الراغب) لجمال الدين الإسنوي ؛ إذ القولان فيه كما تقدَّم ، أو صادراً عمّا صدر عنه الإسنويُّ[1].

ذلك ذِكْرُ كتاب (القوافي) عند المتقدمين ، أمّا المحدثون فلا أعلم أحداً منهم ذكره إلا ثلاثةً :

الأول الأستاذ عبدالسلام هارون[2] ذكر في (كناشة النوادر) أنه وقف عليه في (حاشية الدمنهوري على متن الكافي) ، ثم قال : " وقد رجعتُ إلى كتب القوافي التي نشرت حديثاً كـ(مختصر القوافي) لابن جني ، و(القوافي) لأبي يعلى التنوخي ، و(الوافي في العروض والقوافي) للتبريزي ، و(العيون الغامزة) ، بالإضافة إلى (العقد الفريد) ... ، فلم أجد ذكراً لهذا الكتاب ، لكني وجدت أبايعلى التنوخي في كتاب (القوافي) يقول عند الكلام على الرِّدْف ... ، ثم نقل كلاماً لأبي يعلى فيه ذِكْرُ رأي لسيبويه ليس في (الكتاب)[3].

قلت : سترى خلال البحث ـ إن شاء الله تعالى ـ أن لكتاب (القوافي) لسيبويه ذكراً في (العيون الغامزة) ، وسترى أن في (العقد الفريد) نصوصاً معزوة إلى سيبويه لم يقف عليها الأستاذ عبدالسلام ، ولو وقف عليها لذكرها كما ذكر ما نقله أبو يعلى .

الثاني الدكتور شعبان صلاح : ذكره وهو يتحدث عن مصادر جمال الإسنوي في (نهاية الراغب) ، وقال : "وهو على حدٍّ علمي من الكتب المفقودة"[4] ، ولم يزد.

والثالث علامةُ الشّام الأستاذ أحمد راتب النفّاخ : ذكره وهو يتحدث عن نشأة

---

(١) مما يذكر هنا أن الدّماميني نقل نصوصاً غير قليلة عن الصفاقسي ، ورأيتُ الإسنوي يوردُ كثيراً منها غيرَ معزوٍ .

(٢) وقفني عليه أستاذي الدكتور محمد أجمل الإصلاحي ، حفظه الله .

(٣) كناشة النوادر ٤٧- ٤٩ .

(٤) نهاية الراغب (مقدمة المحقق) ٤١.

علم القوافي ومكانِ كتاب أبي الحسن (الأخفش) منه ، فقال بعد أن ذكر الأخفش وقطرباً من السّابقين إلى التأليف في القوافي : "بل لقد نُسب كتابٌ في القوافي إلى شيخهما سيبويه ، إلا أنّه لم يجئْ بذلك خبرٌ مستفيضٌ يوجبُ التّسليمَ به ، وإنما جاء ذكر هذا الكتاب في كلام يُعزى إلى ابن جني ، وقد نقله عبدالقادر البغدادي (ت١٠٩٣هـ) عن ابن خلف ، وذكره من المتأخرين أيضاً البدر الدماميني (ت٨٢٧هـ) ، وزعم أنّه أجاز فيه استعمالَ ماتَمَّ بناؤُه من الشّعر وحُذف من ضربه حرفٌ متحرِّكٌ أو زنةُ حرفٍ متحرِّكٍ بغير رِدْفٍ."[١]

ثم ذكر أن ابنَ عبدربه ولهنَ رشيق نسبا إليه نحوَ هذه المقالة ، ولم يصرِّحا بأنَّ لسيبويه كتاباً في القوافي قال فيه ما عزواه إليه[٢].

ثم قال عن هذه المقالة : "وربما كان ذلك – إن صحَّتْ نسبتُه إليه- من الروايات النّادرة التي أُثِرتْ عنه ، وذلك أن سيبويه – كما يقولُ أبو الفتح بن جني- قلّما تُسند إليه حكايةٌ ، أو توصلُ به روايةٌ ، إلا الشّاذُّ..."[٣].

ثم أجمل رأيه في نسبة كتاب (القوافي) إلى سيبويه ، فقال : "وأما أن يكون قد ألّفَ في القوافي كتاباً ثم خفي أمره على جِلّة العلماء فلا يسهل التّسليم به لحكايتين لا يُعرفُ ما حقيقةُ مخرجهما."[٤]

ذلك قولُ الأستاذ النَّفّاخ –رحمه الله- مبنيّاً على مقدّمتين :

إحداهما : أنّ ما نُقل عن سيبويه في القوافي من غير جهة (الكتاب) روايةٌ ربما

---

(١) القوافي للأخفش (التمهيد) ٢٨.

(٢) القوافي للأخفش (التمهيد) ٢٨- ٢٩.

(٣) القوافي للأخفش (التمهيد) ٢٩.

(٤) القوافي للأخفش (التمهيد) ٢٩.

كانت من الروايات النادرة التي أُثرتْ عنه.

والأخرى: أن كتاب (القوافي) لم يذكر إلا في حكايتين لا يعرف ما حقيقةُ مخرجهِما.

وفي كليهما نظرٌ:

فأما المقدمة الأولى ففيها نظرٌ من قبل أن الروايات عن سيبويه من غير جهة (الكتاب) في هذه البابة – كما سيأتي في المبحث التالي إن شاء الله تعالى- ليست قليلة، بله أن تكون نادرة، وكفيُك أن ابن عبدربه عزا إليه رأيين[1]، وأن ابن رشيق عزا إليه أربعة آراء[2]، وأن البدر الدماميني عزا إليه رأيين[3]. والثّلاثةُ ذكرهم الأستاذ النَّفاخ.

وأمّا المقدّمة الثانية ففيها نظرٌ من وجوه:

الأول: مرَّ قريباً أن كتاب (القوافي) ذُكر في ستِّ حكاياتٍ؛ فليس من السَّهل عدمُ التَّسليم بما فيها.

والثاني: مرّ – أيضاً- أنَّ حكاية ابن جنّي نقلها ابنُ خلف في (لباب الألباب) بصيغة القطع، ومرَّ – أيضاً- رجحانُ أنَّه قالها في (شرح قوافي الأخفش)؛ فليس من السَّهل أن يقالَ عنها: لا يُعرفُ ما حقيقة مخرجِها.

والثالث: أنَّ اتِّخاذَ عدم ذِكْرِ جلة العلماء لكتابٍ حجّةً لعدم سهولة التَّسليم به = لا أراه مركباً وطيئاً، وربّما فتح باباً للشَّكِّ في عددٍ غير قليلٍ من كتب التراث:

---

(١) العقد الفريد ٦/٣١١، ٣١٦.

(٢) العمدة ١/٢٣٦، ٢٣٨، ، ٢٣٩، ٢٥٠.

(٣) العيون الغامزة ١٤٢، ١٤٣.

فهذا كتاب (قواعد الشّعر) لثعلب (ت٢٩١هـ) لم يذكره المترجمون له[١].

وهذا أبو سعيدٍ السيرافي له رسالةٌ في (شَلَّت يدُه) لم تذكر إلا في حاشية إحدى نسخ (نوادر أبي زيد) ، وقال محشيها: "وهي عندي بخطه"[٢].

وهذا كتاب (المصون في الأدب) لأبي أحمد العسكري (ت٣٨٢هـ) لم يُذكر في ثَبَت كتبه.[٣]

ولجامع العلوم الباقوليّ (ت٥٤٣هـ) ثمانيةُ كتبٍ ذكرها فيما بقي من آثاره، ولم يذكرها المترجمون له.[٤]

فإذا انضاف إلى كلٍّ أولئك أن كتاب (القوافي) لسيبويه ذكره ابنُ جنّي وجمال الدين الإسنوي وأبو إسحاق الشّاطبي والبدر الدماميني، وهم من جلة العلماء ، وأنَّ سيبويه عُزيت إليه آراءٌ في القوافي غيرُ قليلةٍ، لم ترد في (الكتاب) = رَجَحَ أنَّ له كتاباً في القوافي شُغِل عنه العلماءُ بكتابه الإمامِ في النحو.

٣- مسائلُ ونصوصٌ وشواهد من كتاب (القوافي) :

المسألة الأولى :

(الواو والياء المتحركتان أو المفتوح ما قبلهما في آخر البيت لا يكونان إلا رويّاً) :

قال ابنُ عبدربه : "قال سيبويه: وإذا قال الشّاعِرُ: تعالَي ، أو تعالَوا= لم تكن الياءُ والواوُ إلا رويّاً ؛ لأنَّ ما قَبْلَهما انفتح ، فلمّا صارت الحركةُ التي قَبْلَهما غيرَ حركتهما ذهبتْ قُوَّتُهما في المدِّ وأكثريتهُما [كذا ، ولعل الصواب: وأكْثرُ لينِهما ، كما سيأتي في كلام المازني] ، وكذلك : اخشَي ، واخْشَوا ،

(١) انظر : قواعد الشعر (المقدمة) ١٥- ١٦.

(٢) نوادر أبي زيد ١٥٣ح٦.

(٣) المصون في الأدب (المقدمة) ٨.

(٤) كشف المشكلات (المقدمة) ٣٦، ٣٩ ، ٤١، ٤٤ ، ٤٥، ٤٧ ، ٤٨.

وكلُّ ياءٍ أو واوٍ انفتح ما قبلَها.

وكذلك هذه الياءُ والواو إذا تحرّكتا لم تكونا إلا حرفَ رويٍّ ؛ لذهابِ اللّينِ و المدِّ ، وكذلك قولُه : رأيتُ قاضيا ، وراميا ، وأريد أن يغزوَ ، وتدعوَ ، في قافيتين من قصيدة."[1]

وقال ابنُ رشيق: " وإذا انفتح ما قبلَ الياءِ والواوِ السّاكنتينِ لم يكونا إلا رويّاً عند سيبويه."[2]

وقال ابنُ القطّاع (ت٥١٥هـ) :"فإن انفتح ما قبل الواوِ والياءِ السّاكنين لم يكونا إلا رويّاً عند سيبويه."[3]

وقال جمال الدين الإسنوي: "وأما الواوُ والياءُ فإن سكن ما قبلَهما كـ(ظَبْيٍ) و(دأْوٍ)، و(عصاي) ، أو انفتح نحو: اخشَيْ ، واخْشَوا ، ودَعَوَا ، ورَمَيا [تلحظ أن الواو و الياء في الأخيرين متحرّكان]=فإنَّهما يكونان رويّين ؛ لأنَّهما ليسا بحرفي مدٍّ. وقد نصَّ سيبويه على ذلك في القسم الثّاني ؛ وهو ما إذا فُتح ما قَبْلَهما."[4]

ذلك ما نقلوه عن سيبويه في هذه المسألة ، وخلاصتُه أنَّ الواو والياء الواقعتين في آخر البيت إذا تحرّكتا أو سكنتا وفُتح ماقبلَهما فهما رويّان ، ولا يجوزُ أن تكونا وَصْلاً ؛ لأنَّهما لا تكونانه إلا إذا كانتا حرفي مدٍّ ، وهما إذا فُتح ما قبلهما ضَعُفَ مدُّهما وقَلَّ لينُهما ، وإذا تحرّكتا ذهب مدُّهما ولينُهما.

ولا أعلمُ أحداً خالف سيبويه في هذه المسألة[5] .

---

(١) العقد الفريد ٦/٣١١.

(٢) العمدة ١/٢٥٠.

(٣) الشافي ٤٤.

(٤) نهاية الراغب ٣٧٩- ٣٨٠.

(٥) انظر: القوافي للأخفش ٧٨، ٨١، الجامع ٢٧٠ ، الفصوص ٥/٢١٩ [عن (القوافي) لأبي جعفر أحمد بن فوذك؟] ، الكافي في علم القوافي ١٢١- ١٢٢ ، القوافي للإربلي١٢٤ ، الوافي بمعرفة القوافي ٧٠ ، الوافي بحلّ الكافي ٢٥٥ .

وما نقله ابنُ عبدربِّه –فيما تبدّى لي– هو لفظُ سيبويه ؛ لأنَّني رأيتُه قريباً من كلام المازني في كتاب (القوافي) –وهو صادرٌ ، كما سيأتي ، عن سيبويه – حيثُ قال: "وإذا قال الشّاعر: (تعالَيْ) أو (تعالَوا) لم تكن الياءُ والواوُ إلا حرفَ الرَّويِّ ؛ لأنَّ ماقبلَهما انفتح ، فلمّا صارت الحركةُ التي فيهما [كذا ، وعند ابن عبدربه (قبلهما) ، وهو الوجهُ] غيرَ حركتِهما= ذهبتْ قوَّتُهما في المدِّ ، وكَثُرَ لينُهما [كذا ، وذكر المحقّق أن في إحدى النسخ (وأكثر) ، فيكون اسماً معطوفاً على (قوَّتُهما) ، ويكون الضَّبطُ: وأكْثَرُ لينهما، وهو المتلئبُّ؛ فيما أرى]، وكذلك (اخْشَي) و (اخْشَوا) ، وكلُّ ياءٍ وواوٍ انفتح ما قبلَهما كذلك .

وكذلك هذه الياءُ والواوُ إذا تحرَّكتا لم تكونا إلا حرفَ الرَّويِّ ؛ لذهاب المدِّ واللّين، وذلك قولك (رأيت قاضيا) و (راميا) ، و(أريد أن تَغْزُوَ) و(تَدْعُوَ) في قافيتين من قصيدةٍ كقول الشّاعر:[1] : [الطويل]

ألا ليتَ شِعْري هَلْ يرى النّاسُ ما أرى مِنَ الأمْرِ أو يَبْدو لَهُمْ ما بدا لِيا

أراني إذا ما بِتُّ على هَوًى وثَمَّ إذا أصبحتُ أصبحتُ غاديا

فجعلَ الياءَ رويّاً."[2]

المسألة الثّانية :

(وقوع تاء التأنيث الداخلة على الفعل الماضي رويّاً):

قال أبو إسحاق الشّاطبي وهو يشرح قول ابن مالك (ت٦٧٢هـ) في الألفية: [الرجز]

وإنْ نعوتٌ كَثُرتْ وقد تَلَتْ مُفْتَقِراً لذِكْرِهِنَّ أُتْبِعَتْ

(١) هو زهير في : شعره لثعلب ٢٠٧. وفي حاشيته كلامٌ للسيرافي على رواية : (فثَمَّ) .

(٢) الفصوص ١٩٣/٥ – ١٩٤ .

: "وجَعْلُه التّاءَ في (أُتْبِعَتْ) رويّاً مع قوله (تَلَتْ) ولم يَجْعَلْها كالهاء وصلاً = هو رأيُ الجمهور أهل القوافي[1].وقد زعم بعضُهم أنّها كالهاءِ لا تقعُ رويّاً إلا حيثُ تقعُ الهاءُ رويّاً ، وذلك ينكسرُ بما أنشده سيبويه في كتاب(القوافي) له من قول الراجز[2] : [الرجز]

الحمـــدُ للهِ الذي اسْتَقَلَّتِ بإذْنـــــه السَّمـــاءُ واطْمأنَّتِ
بـــإذنه الأرْضُ ومـا تَعَنَّتِ الجاعلِ الغيثِ غياثَ المُسْنِتِ
أوحى لها القرارَ فاستقرَّتِ وشدَّها بالرّاسياتِ الثُّبَّتِ"[3]

وما أنشده سيبويه أنشده المازني في (القوافي) ، وهو صادرٌ عن سيبويه كما سيأتي، وهذا سياقُ كلامه : "وإذا قال :اقْمَطَرَّت ، واسْبَطَرَّت ؛ لم تكن التّاءُ إلا حرفَ الرَّويِّ ؛ لأنّها ليست بحرفٍ ضعيفٍ تُشبه حرفَ اللّين مثلَ الهاءِ، ولم تدخُل على كلِّ ما أُدخلت عليه الهاءُ ممّا ذكرنا، إلا أنَّ الشّعر قد يلزمُ ما قبل التّاءِ كثيراً لِشَبَهِها بالهاء ؛ لأنّها تجيءُ للتّأنيث كما تجيء، ولأنّها قد تكون اسماً مضمراً كما تكونُ الهاءُ ، وتُزاد كما تزادُ، قال الشاعر:[4] [الطويل]

وأشْعَثَ يَشْهَى النّومَ قُلْتُ لَهُ ارْتَحِلْ إذا ما النُّجومُ أعْرَضَتْ فاسْتَطَرَّتِ
فقـــامَ يجرُّ الثّوبَ لو أنَّ نَفْسَـــهُ يُقال لَـــهُ خُذْهـــا بنفسِكَ خَرَّتِ

فلزم الراءَ في القصيدة . وقد يجيءُ ما قبلها مختلفاً ، قال الشاعر:

الحمدُ لله الذي اسْتَقَلَّتِ ...

---

(١) انظر : إتحاف ذوي الاستحقاق ٢/١٨٧.

(٢) تقدم ذِكْرُه.

(٣) المقاصد الشافية ٤/٦٨٦.

(٤) هو الحطيئة في : ديوانه ١٦١ – ١٦٢ .

فجعل التّاءَ رويّاً ، وقال الطِّرمّاح : [الطويل]

حتّى استقادتْ قيسُ عيلانَ عُنوةً وصـــامَتْ تميمٌ للسُّيوفِ وصَلَّتِ

تَركْتُـــمْ غداةَ المِرْبَدَينِ نســـاءَكُمْ لِقَحْطانَ أهْلِ الشّامِ لَمّا اكْفَهرَّتِ[1]

فأتى باللاّمِ والرّاءِ في قصيدةٍ واحدةٍ."[2]

وإجمالُ مذهب سيبويه أنَّ هذه التّاءَ إذا وقعتْ في آخر البيت فهي رويٌّ ، ولا تكون وصْلاً ، والتزامُ بعضِ الشُّعراءِ ما قبلَها من لزوم ما لا يلزمُ .

وقولُه قولُ جمهور علماء القوافي[3] ، وعلّق المعرِّي (ت٤٤٩هـ) على التزام ما قبلَها ، فقال : "وهذا إنّما يفعلُه الشّاعرُ لقوّته ، ولو تركَه لم يدخل عليه ضعفٌ...وأكْثَرُ ما اتَّفق للعرب أن يلزموا حرفاً لا يلزم = مع التّاءِ التي للتَّأنيث أو الكاف التي للإضمار ؛ لأنَّهما ضعيفتان ، وكلتاهما من حروفِ الهمس."[4]

وإجْمالُ الرّأي المخالف الذي نقله الشّاطبيّ=أنَّ التّاءَ كالهاءِ لا تكونُ رويّاً إلا إذا كانتْ أصْلاً أو سكن ما قبلها[5] ، وعليه لا تكون تاءُ التّأنيث الداخلة على الفعل الماضي رويّاً ، وإنّما تكونُ وصْلاً.

ولم أعرف صاحبَ الرأي[6] ، إلا أن الأخفش ذكر قولَ كثيرٍ ، وهو

---

(١) ديوان الطرماح ٧٦ ، ٧٨ .

(٢) الفصوص ١٩٤/٥ – ١٩٥ .

(٣) انظر : القوافي للأخفش ٢٥ ، الجامع ٢٧٧ ، عبث الوليد ١٠٩- ١١٠ ، اللزوميات ٣٧/١- ٣٨، القوافي للتنوخي ١٠٠ ، الفصول في القوافي ٦٧- ٦٩ ، القوافي للإربلي ١١٣- ١١٤ ، الوافي بحل الكافي ٢٥٦ ، الخزانة ٤٨/٨- ٤٩ .

(٤) اللزوميات ٣٨/١ ، وانظر : منهاج البلغاء ٢٧٤.

(٥) انظر : القوافي للأخفش ١٦ ، الجامع ٢٧١ ، الكافي في العروض والقوافي ١٥٠ ، نضرة الإغريض ٣٢ ، نهاية الراغب ٣٨٢ ، الوافي بمعرفة القوافي ٧١- ٧٢ .

(٦) ذكر هذا الرأي المعري في : عبث الوليد ١٠٩- ١١٠ ، وعزاه ابنُ القطاع في (الشافي ٤٨) إلى بعض المتأخرين . وانظر : الوافي بحل الكافي ٢٥٦.

المطلع : [الطويل]

أأطْلالُ دارٍ بالسِّباع فَحُمَّتِ سألتَ فلمّا استعْجَمتْ ثُمّ صُمَّتِ[1]

ثم قال : "فلزم الميمَ في القصيدة كلّها[2]. وزعموا أنهم سألوا كُثيِّراً عنها ، فقال : لا يجوزُ غيرُ الميم" ، ثم أنشد ما يخالفُه من شعر كثيِّرٍ نفسه وشعر الفرزدق[3].

ورأيتُ ابنَ عبدربه يُجيز أن تكون تاء التأنيث الداخلة على الفعل الماضي رويّاً وأن تكون وصْلاً ، ولم يقيِّد التَّقييدَ الذي نقله الشّاطبيُّ ، ونصُّه : " كذلك التّاء من نحو : اقْشَعَرَّتْ ، واستهلّت...= فقد يجوزُ أن تكون رويّاً ، وقد يجوزُ أن تكون وصلاً ، وإنّما جاز أن تكون رويّاً لأنّها أقوى من حرف الوصل ، وجاز أن تكون وصلاً لأنّها دخَلَتْ على القوافي بعد تمامها ، وقد جعلت الخنساء التاء وصلاً ولزمتْ ما قبلَها ، فقالت : [الطويل]

أعينيَّ هلا تبْكيانِ أخاكما إذا الخيلُ من طولِ الوجيفِ اقْشَعَرَّتِ[4]

فلزمت الراءَ في الشّعر كلّه ، وجعلت التّاءَ صلةً..."[5].

ومأخَذُ هذا المذهب والاحتجاجُ له نقله ابنُ رشيق حيث قال : "قال القاضي أبو الفضل[6] : من زعم أن التّاء والكافَ يكونان وصلاً = فإنما حمله على ذلك أنّه رأى بعضَ الشّعراء قد لَزِمَ في بعض شعره حرفاً لم يفارقْه ؛ فظنَّ ذلك الحرفَ

---

(١) ديوان كثير ٣٢٣.

(٢) راجع ماقاله الأستاذ النفاخ عن هذه الكلمة في : القوافي للأخفش ٢٦ح١.

(٣) القوافي للأخفش ٢٥- ٢٦ ، وانظر : الجامع ٢٧٧ ، اللزوميات ٣٨/١ ، القوافي للتنوخي ١٠٠- ١٠٢ الشافي ٤٨- ٥١ ، القوافي للإربلي ١١٣- ١١٤.

(٤) ديوان الخنساء ١٩٠ .

(٥) العقد الفريد ٣٠٨/٦.

(٦) راجع ماقاله عنه الدكتور النبوي شعلان في : العمدة ٣٨/١ح١

رويّاً...، وقال مَن جعل التّاءَ صلةً كالهاء: إنّها تجيء للتأنيث مثلها، وتكون اسماً كما تكون الهاءُ اسماً، وتزادُ كما تُزادُ الهاء، وإنَّ الهاءَ تنقلب تاءً في درج الكلام"[1].

المسألة الثّالثة:

(امتناع تعاقُب الواو والياء الأصليتين في الرِّدف إذا كان الرويُّ همزة):

قال أبو الحسن الإربليُّ (ت٦٧٠هـ): "وسيبويه لا يجيزُ (يسوءُ) مع (يُسيء)، قال: لأنَّ الشّاعر إذا خفّف اختلف الرويّان، وذهب الرِّدفان،... ووجْهُ قول سيبويه: أنَّك لو خفّفتَ (يُسيءُ) لحذفتَ الهمزةَ، وألقيتَ ضَمَّتَها على الياء؛ لأنها [يعني الياء] عينٌ، وليستْ زائدةً للمدِّ مثلَ ياءِ (خطيّة) فيلزمَك أن تقلبَ الياءَ [كذا، والوجهُ: الهمزة] إليها، وتُدْغِمَ الأوَّلَ في الآخر، فنقولَ: يُسِيٌّ، كما قلت: خطيّة[2]، ولكنَّها عينٌ، فتُحرِّكُها بحركة الهمزة المحذوفةِ بعدها، فتقولُ: هو يُسِيُ. وكذلك (يَسوءُ): تحذفُ همزتَه، وتُلقي ضمَّتَها على الواو قبلَها، فتقولُ: هو يَسُوُ، فإذا فعلتَ ذلك اختلف الرَّويّان؛ لأن أحدَهما يصيرُ ياءً، والآخرَ يبقى واواً إذا قلتَ: يَسُوُ"[3].

وسيبويه في هذه المسألة تابعٌ شيخَه الخليل؛ إذ يقولُ الأخفش: "وزعموا [لعله يعني سيبويه] أنَّ الخليل كان لا يُجيزُ (يسوءُ) مثل (يسوع) مع (يجيءُ) مثل (يجيع)، ويقولُ: لأنَّ الشّاعر إذا خفّف الهمزةَ اختلفَ الرويّانِ، وذهب الرِّدفان"[4].

---

(١) العمدة ١/٢٥٣- ٢٥٤، وانظر: الشافي ٤٨.

(٢) انظر في تخفيف نحو (خطيئة): الكتاب ٣/٥٤٧، التكملة ٢١٥- ٢١٦.

(٣) القوافي للإربلي ١٢٠.

(٤) القوافي للأخفش ٢٣، وانظر: القوافي للجوهري ١٢٦، القوافي للتنوخي ١٠٦، الفصول ٦٧.

وإجمالُ مذهبهما أنَّ الهمزةَ في (يَسوءُ) و (يُسيءُ) متحرِّكةٌ قبلها واوٌ وياءٌ ساكنتان أصليتان ؛ فليس في تخفيفها إلا وجهٌ واحدٌ ؛ حذفُها وإلقاءُ حركتها على ما قبلَها[1] ، فإذا كانت الكلمتان في القافية وخُفِّفت الهمزةُ ؛ وقع محظوران :

الأول : اختلافُ الرويّ ؛ إذ يكون في بيتٍ واواً وفي بيتٍ ياءً .

والثاني : ذهابُ الرِّدفِ ؛ إذ صار رويّاً .

وخالفَهما الأخفشُ فأجاز اجتماعَ (يَسوءُ) و(يُسيءُ) في قافيةٍ ؛ حيث قال : " وذلك عندنا جائزٌ ؛ لأنَّه إنما جعل حرفَ الرويِّ همزةً ، ولو كان من لغته التخفيفُ لم تقع الهمزةُ رويّاً ؛ لأنَّ الهمزةَ لا تثبتُ في لغته في مثل هذا الموضع."[2]

يريدُ : أنَّ تحقيقَ الهمزة لغةٌ وتخفيفَها لغةٌ ؛ فمَن كانت لغتُه التَّحقيقَ لم يخفِّف فيقعَ المحظوران ، ومن كانت لغتُه التَّخفيفَ[3] لم تقع الهمزةُ رويّاً في شعره أصْلاً .

ثم ذكر أنَّ الخليل نقضَ مذهبَه هنا ، فقال : "وكان من رأيه أن يجيز (فَلْس) مع (رَأْس)، وهذا نقضٌ للأوّل ؛ لأنَّ (رَأْس) إذا خُفِّفت همزتُه صارت ألفاً تكون ردْفاً . وقد قالت الشُّعراء ذلك كثيراً"[4] .

يريدُ أنَّ مذهبَ الخليل في (يَسوء) و (يُسيءُ) يقتضي منع اجتماع (فَلْس) مع (رَأْس)

في القافية ؛ لأنَّ همزة (رأس) إذا خُفِّفتْ أُبدلتْ ألفاً ؛ إذ هي ساكنةٌ بعد

---

(١) انظر : الكتاب ٥٤٥/٣ ، ٥٤٨ ، شرح المفصل ١٠٩/٩ .

(٢) القوافي للأخفش ٢٣ . وانظر : القوافي للإربلي ١٢٠ .

(٣) عزا سيبويه التحقيق إلى بني تميم والتخفيفَ إلى أهل الحجاز . انظر : الكتاب ٥٤٢/٣ .

(٤) القوافي للأخفش ٢٣ . وانظر : القوافي للتنوخي ١٠٥ - ١٠٦ . وشواهد اجتماع نحو (فَلْس) مع نحو (رأس) في : القوافي للأخفش ٢٤ ، الفصول ٦٦ و حواشيها.

فتحة[1]، وإذا أُبدلتْ ألفاً صارت ردفاً ؛ فاجتمع بيتٌ مُرْدَفٌ وبيتٌ غيرُ مُرْدفٍ في قصيدةٍ واحدةٍ[2]، واجتماعُهما عيبٌ في القافية يُسمّى سناد الردف.

وهذا النَّقضُ – فيما أرى- يلزمُ الخليل .

المسألة الرابعة :

(جوازُ تركِ الرِّدف فيما التقى في ضربه ساكنان أو تمَّ بناؤه وحُذف من آخر ضربه متحرِّكٌ أوزنتُه):

ذهب جمهورُ علماء القوافي إلى أنَّ الرِّدفَ يلزم في صورتين[3]:

الأولى: أن يلتقيَ في الضّرب ساكنان ، فيلزمَ الرِّدفُ ليسهل بما فيه من مدٍّ التقاؤهما، ومن أمثلتها: (مستفعلان) المذال في الضّرب الأول من مجزوء البسيط ، و(متفاعلانْ) المذال في الضّرب الثاني من مجزوء الكامل...

والثّانية: أن يكونَ البيتُ تامَّ البناء (أي: عددُ أجزائه تامٌّ) ، وحُذِفَ من آخر ضربه حرفٌ متحرِّكٌ أو زنةُ متحرِّكٍ (أي : السّاكن مع حركة ما قبله) ، فيلزمَ الرِّدفُ ليكون عوضاً عن المحذوف ، ومن أمثلتها: (فعولنْ) المحذوف [كذا لقّبه العروضيون ، وسترى ما فيه من إشكال في المسألة الخامسة] في الضّرب الثّالث من الطّويل ، و(فَعْلُنْ) المقطوع في الضّرب الثّاني من البسيط التامّ، و(فَعِلاتُنْ) المقطوع في الضّرب الثاني للعروض الأولى من الكامل...

وممّا اجتمعتْ فيه الصّورتان: (فعولْ) المقصور في الضّرب الثاني للعروض الأولى من المتقارب، و(فاعلانْ) المقصور في الضَّرب الثاني للعروض الأولى من

---

(١) انظر: الكتاب ٣/٥٤٣.

(٢) انظر : القوافي للجوهري ١٢٥- ١٢٦.

(٣) للمازني في هذه المسألة رأيٌ تفرَّد به ، وسيأتي بعدُ.

الرمل، و(فاعلانْ) المقصور في الضَّرب الأوّل للعروض الثانية من المديد.

وبعضُ أمثلتهما فيه خلافٌ مفصَّلٌ في كتب القوافي[1].

ذلك قولُ الجمهور، وقال ابنُ عبدربِّه بعد ذكره الصّورتين وأمثلتَهما: "قال سيبويه: وكلُّ هذه القوافي قد يجوزُ أن تكون بغير حرفِ المدِّ؛ لأنَّ رويَّها [كذا، ولعله: وزنها] تامٌّ صحيحٌ على مثل حاله بحرف المدِّ، وقد جاء مثلُ ذلك في أشعارهم، ولكنَّه شاذٌّ قليلٌ، وأن تكون بحرف المدِّ أحسنُ؛ لكثرته ولزوم الشُّعراء إياه، وممّا قيل بغير حرفِ مدٍّ: [الكامل]

ولقد رَحَلْتُ العيسَ ثم زَجَرْتُها قُدُماً وقُلْتُ عليكِ خيرَ معدِّ[2]

وقال آخر[3]: [السريع]

إنْ تَمْنَعِ النّومَ النِّسا يُمْنَعْنْ"[4]

وقال ابنُ رشيق: "...أجمع حُذّاقُ أهل العلم من البصريِّين والكوفيِّين على أنَّ كلَّ وزنٍ نَقَصَ من أتمِّ بنيانه حرفٌ متحرِّكٌ عُوِّضَ حرفَ المدِّ واللِّينِ من ذلك الحرفِ، فلم يجئْ إلا مُرْدَفاً ... وإذا التقى فيه ساكنان ألزموه الرِّدفَ..."، وذكر أمثلةً للصّورتين، ثم قال: "فعلى هذا إجماعُ الحذّاق إلا سيبويه فإنَّه رخَّصَ فيه؛

---

(١) انظر: القوافي للأخفش ١٠٧- ١١٦، العقد الفريد ٦/٣١٥- ٣١٦، الجامع ٢٩٢.الفصوص ٥/٢١٣- ٢١٨[عن القوافي للمازني]، رسالة الصاهل والشاحج ٤٦٢- ٤٦٥، القوافي للتنوخي١٤٨- ١٥٤، العمدة١/٢٣٤- ٢٣٧، الفصول ٦٤، القوافي للإربلي ١١٧- ١١٨، الوافي بمعرفة القوافي٨١- ٩٤.

(٢) تقدم تخريجه.

(٣) يُعزى إلى ربيعة بن مكدَّم، وإلى غلام من بني جذيمة. انظر: الأغاني ٧/٢٨٣، ١٦/٧٠. وراجع ما كتبه الأستاذ النفّاخ في: القوافي للأخفش ١٠٧ح٢.

(٤) العقد الفريد ٦/٣١٦، وفي الشّاهد الثاني تصحيفٌ سيأتي تصحيحُه في النصوص التالية.

لموافقته الوزنَ مُرْدفاً وغيرَ مُرْدَفٍ ، وأنشد قولَ امرئ القيس : [الكامل]

ولَقَدْ رَحَلْتُ العيسَ ثمَّ زجَرْتُها وَهْناً وقُلْتُ عليكِ خيرَ معدِّ

وقولَ الرّاجز[1] : [السريع]

إنْ تُمْنَعِ اليومَ نساءٌ تُمنَعْنْ

بإسكان العين والنّون . وكان الجرميُّ والأخفشُ يريانِ هذا غلطاً من قائله ؛ كالسِّناد

والإكفاءِ ، يُحكى ولا يُعْمَلُ به ، إلا أنَّ أبا نواس في قوله :[2] [البسيط]

لاتَبْكِ ليلى ولا تَطْرَبْ إلى هِنْدِ

= أخذ بقول سيبويه ، وهو قليلٌ ، والقياسُ الأوّلُ حسنٌ مطّردٌ ، وهو المختارُ."[3]

وأجمل جمالُ الدين الإسنويُّ الصّورةَ الأولى ، وفَصَّلَ الصّورةَ الثّانيةَ ، ثم قال : "على أنَّه ينبغي أنْ تعلم أنَّ سيبويه قد أجاز في كتاب (القوافي) استعمالَه بغيرِ رِدْفٍ بالكليّة ، قال : لقيام الوزن بالحرفِ الصَّحيح مَقامَه بأحرفِ المدِّ واللّين ، وأنشد : [الكامل]

ولَقَدْ رَحَلْتُ العيسَ ثمَّ زَجَرْتُها قُدُماً وقلتُ عليكِ خيرَ معدِّ

فعليكِ سَعْدَ بنَ الضِّباب فصبِّحي سيراً إلى سعدٍ عليكِ بِسَعْدِ

فالبيتانِ من الكامل ، وقد حُذِفَ من ضربهما زنةُ حرفٍ متحرِّكٍ ، ولم يُرْدِفْه."[4]

ونقلَ البدرُ الدَّماميني عن ابن برّيّ (ت٥٨٢هـ) اتّفاقَ العلماء على لزوم

---

(١) البيت من مشطور السريع كما سيأتي .

(٢) في : ديوانه ١/٢٩٣. وعجز البيت : واشْرَبْ على الوَرْدِ من حمراءَ كالوَرْدِ .

(٣) العمدة ١/٢٣٤- ٢٣٧

(٤) نهاية الراغب ١٣٢- ١٣٣ .

الرِّدف في الصّورتين، ثم قال: "وفي جعله الصّورةَ الأولى [يعني: مات مَّ بناؤه وحُذِفَ من آخر ضربه متحرِّكٌ أو زنتُه] من حالة الاتِّفاق = نظرٌ؛ فقد أجاز سيبويه في كتاب (القوافي) له استعمالَ مثلِ ذلك بغير رِدْفٍ، قال: لقيام الوزن بالحرفِ الصَّحيح مَقامَه بأحرفِ المدِّ واللّينِ، وأنشد: [الكامل]

ولَقَدْ رَحَلْتُ العيسَ ثمَّ زَجَرْتُها قِدْماً عليك وقلتُ خيرَ معدِّ."[1]

ذلك ما نقلوه عن سيبويه بزَوبره، ويُلحظ فيه أنَّ ابنَ عبدربِّه وابنَ رشيق لم يذكرا كتابَ (القوافي)، وذكره الإسنويُّ والدَّماميني.

وأجمع الأربعةُ على أن حُجَّتَي سيبويه لجواز ترك الرِّدف: أنَّه مستعملٌ، وأنَّ الوزنَ بالرِّدف وتركه واحدٌ.

والمسألةُ فيها تحقيقاتٌ:

التَّحقيقُ الأول: ما نقله ابنُ عبدربه وابنُ رشيق نصٌّ في أنَّ سيبويه أجاز تركَ الرِّدف في الصّورتين، وما نقله الدّماميني نصٌّ في أنَّ سيبويه قصر الجوازَ على مات مَّ بناؤه وحُذِفَ من آخر ضربه متحرِّكٌ أو زنتُه، وما نقله الإسنويُّ محتملٌ الأمرين.

وابنُ عبدربه وابنُ رشيق متقدِّمان، ويُرَجِّح ما نقلاه فوق ذلك شيئان:

أحدُهما: أنَّ المازني في كتاب (القوافي) – وهو متأثِّرٌ سيبويه، وصادرٌ عنه في مواضع غير قليلة، كما سترى في المبحث التّالي – أطلق جوازَ ترك الرِّدف، وكلامُه على الجواز قريبٌ ممّا نقلهُ ابنُ عبدربه، وسأنقله قريباً.

وأنبِّه هنا على أنَّ المازنيَّ –وإنْ تأثَّر سيبويه في الجواز– منفردٌ برأيٍ جَمَع

(١) العيون الغامزة ١٤٢.

به الصورتين في صورة واحدةٍ ، وسأفردُ لمذهبه تحقيقاً .

والآخرُ : أنَّهما ذكرا أنَّ سيبويه أنشد شاهدين :

قولَ امرئ القيس: [الكامل]

ولقد رَحَلْتُ العيسَ ثمَّ زجرْتُها قُدُماً وقلتُ عليكِ خيرَ معدِّ

وقولَ الشاعر : [السريع]

إنْ تُمْنَعِ اليومَ نساءٌ تُمْنَعْنْ

والأول شاهدٌ على تركِ الرِّدفِ فيما تمَّ بناؤه وحُذِف من آخر ضربه زنةُ متحرِّكٍ ؛ إذ هو من الضّرب الثاني للعروض الأولى من الكامل ، وأصلُ ضربه (متفاعلن) ، فأصابته علةُ القطعِ (حذفُ زنة متحرِّك من الوتد المجموع) ، فحذفت نونُه وسكنتْ لامُه ، وصار (متفاعلْ) ، فنُقِل إلى (فعلاتُنْ) .

والثاني شاهدٌ على ترك الرِّدف فيما التقى في ضربه ساكنان ؛ إذ هو من مشطور السريع ، وضربُه موقوفٌ (أُسكن سابعُه المتحرِّك) ، وأصلُه (مفعولاتُ) ، فنُقِل بعد علة الوقف إلى (مفْعولانْ) .

والتَّحقيق الثاني : ظاهرُ مانقله ابن عبدربه أنَّ إجازةَ سيبويه تركَ الرِّدفِ مقيَّدةٌ بالقلة والشُّذوذ، وظاهرُ مانقله ابنُ رشيق والإسنويُّ والدماميني أنَّها مطلقةٌ .

والذي ذكره المازنيُّ في كتاب (القوافي) –وهو متأثِّرٌ سيبويه وصادرٌ عنه في كلامه على الجواز –أنَّ الإردافَ أحسنُ ، وتركَه جائزٌ ، وأدخلَ (قد) على الفعل (يجوز) فأفهمَ القلّة، وكلامُه قريبٌ مماّ نقلَه ابنُ عبدربه إلا أنه لم يذكر شذوذاً ، وهذا نصُّه بعد أنْ فَصّلَ المواضع : "وكلُّ هذه القوافي قد يجوزُ أن تكون بغير لينٍ ؛ لأنَّ البناء دائمٌ [في العقد: تامٌّ ، وهو الصواب] صحيحٌ على مثل حاله بحرف اللّينِ، وقد قالوا بعضَ ذلك في أشعارهم ، قال الشّاعرُ: [الكامل]

ولَقَدْ رَحَلْتُ العَنْـسَ ثُمَّ زَجَرْتُـها قُدُماً وقلتُ عليكِ خيرَ مَعَدِّ

وعليكِ سَعْدَ بن الضِّبابِ فسمِّحي سيراً إلى سعدٍ عليكِ بِسَعْدِ

فهذا (فَعِلاتُنْ) في الكامل بغير مدٍّ ، وقال : [السريع]

رَخِّيـنَ أَذْيـالَ الحِقِيِّ وارْبَعْـنْ مَشْيَ حَيِيّاتٍ كأنْ لَمْ يُفْزَعْنْ

إنْ تُمْنَعِ اليومَ نساءٌ تُمْنَعْنْ

فهذا (مَفْعولانْ) في السّريع ، وقال[1] : [السريع]

أنا جريرٌ كُنْيَتي أبو عَمْرْو

مِثْلُه. فكلُّها لم يلزمْ حرفَ المدِّ ؛ فكذلك سائرُها نُجيزها إذا قيل ، وإن يكن بمدٍّ أحسنُ ؛ لكثرته ولزومِ الشُّعراءِ إياه في أشعارهم."[2]

والتّحقيق الثّالث : أجاز ابنُ الدَّهّان (ت٥٦٩هـ) تركَ الرِّدفِ في الصّورتين ، وعزاه إلى الخليل ؛ إذ قال بعد ذكرهما : "وليس عَدَمُه فيهما بمستقبحٍ ، وهذا مذهبُ الخليل."[3] فإنْ صحَّ عَزْوُه إلى الخليل فسيبويه صادرٌ عن شيخه ، وليس بديعَ هذا المذهب.

والتَّحقيقُ الرّابعُ : قال سيبويه في (الكتاب) : "وممّا يدلُّك على أن حرفَ المدِّ بمنزلة متحرِّكٍ أنَّهم إذا حذفوا في بعضِ القوافي لم يجز أن يكون ما قبل المحذوف إذا حُذف الآخرُ إلا حرفَ مدٍّ ولين ، كأنَّه يُعَوِّضُ ذلك ؛ لأنَّه حرفٌ ممطولٌ."[4]

---

(١) هو جرير بن عبدالله البَجَليّ . انظر : رسالة الصاهل والشاحج ٤٦٦ ، والرواية فيه (أبو عَمِرْو) بالوقف بنقل الحركة ، وعليها يكون البيت من الرجز ، ولاشاهد فيه .

(٢) الفصوص ٥/٢١٧ – ٢١٨ [عن القوافي للمازني] .

(٣) الفصول في القوافي ٦٤.

(٤) الكتاب ٤/٤٣٨ .

وقال فيه أيضاً: "وذلك أنَّ كلَّ شعرٍ حذفتَ من أتمِّ بنائه حرفاً متحرِّكاً أو زنةَ حرفٍ متحرِّكٍ فلا بدَّ فيه من حرفِ لينٍ للرِّدفِ ، نحو : [الطويل]

وما كلُّ ذي لُبٍّ بمؤتيك نُصْحَه وماكلُّ مؤتٍ نُصْحَه بلبيبِ[1]

فالياءُ التي بين الباءين ردْفٌ"[2]

وفيهما – كما ترى- نصٌّ على لزوم الرِّدف فيما تمَّ بناؤه وحُذِف من آخر ضربه حرفٌ متحرِّك أو زنتُه ، وظاهرُه يُخالفُ ما قاله في كتاب (القوافي) ، والجمعُ بينَهما أنَّ سيبويه في (الكتاب) لم يعتدّ بالقليل ، وهو من منهاجه في (الكتاب) ، ونبَّه عليه الفارسيُّ (ت٣٧٧هـ) حيثُ قال عن مسألة في الهمز: "واعلم أنَّ قولَ سيبويه: ليس من كلام العرب أن تلتقي همزتان فتُحقِّقا ، وقولَه في باب الادِّغام: إن ابنَ أبي إسحاق وناساً معه يحقِّقون الهمزتين، وقد تكلَّم ببعضه العرب، وهو رديءٌ = ليس على التَّدافُع، ولكن لأنَّه لم يَعتدَّ بالرديء ، أو يكونُ لم يَعتدَّ بالتقاء المحقَّقتين لقلّة ذلك بالإضافة إلى ماخُفِّف إذا اجتمعا ، وقد عمل ذلك في أشياء نحو (إنْقَحْل) ، فعلى هذا يُحمل ذلك أيضاً من قوله."[3]

وسيأتي نحوُه من كلام المعري .

والتّحقيق الخامس : عزا ابنُ رشيق إلى الجرميِّ والأخفش أنّ ترك الرِّدف غلطٌ وعيبٌ في القافية ، وعدَّه أبو أحمد العسكري(ت٣٨٢هـ) خللاً ، ثم قال: "وهو عيبٌ عند بعضهم"[4]، وذهب المعرِّي إلى لزوم الرّدفِ صادراً عمّا قاله سيبويه في

---

(١) تقدم ذكره .

(٢) الكتاب ٤/٤٤١. وذكره الإسنوي والدماميني في : نهاية الراغب ٣٠، العيون الغامزة ١٤٣ .

(٣) الحجة ١/٢١١- ٢١٢.

(٤) شرح ما يقع فيه التصحيف والتحريف ٢٥١- ٢٥٢.

(الكتاب)، ثم قال: "وهذا الوزنُ الذي زعم سيبويه أنَّه لا يُفارقُه اللّينُ = لا يوجَدُ في شعر العرب إلا على ما قال ، ولو فارقَه اللّين لضَعُفَ وقَبُحَ كما ضَعُفَ قولُ امرئ القيس: ولقد رحلتُ..."[1]

وكلامُ الأخفش في كتاب (القوافي) فيه تفصيلٌ ؛ فإنه عقد للمسألة بابين ، لكلِّ صورةٍ بابٌ، ونصَّ في باب (ما يجتمع في آخره ساكنان في قافية) على لزوم الرِّدف ، ثم قال: "وقد جاء بغير حرفِ لينٍ ، وهو شاذٌّ لا يُقاسُ عليه" ، وأنشد أبياتاً منها شاهدُ سيبويه ، ثم ذكر أنَّ ترك الرِّدف فيما كان التقاء الساكنين فيه لعلّة زيادةٍ= أمثلُ منه فيما كان التقاؤهما لعلة نقصان[2].

ثم ذكر باب الصورة الأخرى ، وسمّاه (ما يكون فيه حرفُ اللّين ممّا ليس فيه ساكنان) وعدَّد مواضعها ، وذكر منها (فَعِلاتُنْ) في الكامل ، ونصَّ على لزوم الرِّدف، ثم قال: "وقال امرؤ القيس هذا البناء بغير لينٍ ، قال : ولقد رَحَلْتُ...، وقال بعضُهم : إنما ألقى عين (متفاعلن) ، وهو مذهبٌ."[3]

وعلى هذا القول الأخير يكونُ الرِّدفُ مستحسناً لا لازماً ؛ لأنَّ الحذف من وسط الضَّرب ، وليس من آخره[4].

والتّحقيق السّادسُ : نصَّ سيبويه في (الكتاب) على أن الرِّدف فيما تم بناؤه وحُذِف من آخر ضربه متحرِّكٌ أو زنتُه = لا يكون إلا حرفَ مدٍّ (حركةُ ماقبله منه)، ولم يجز أن يكون ياءً أو واواً مفتوحاً ماقبلَهما[5].

---

(١) رسالة الصاهل والشاحج ٤٦٤.

(٢) القوافي للأخفش ١٠٧- ١٠٩.

(٣) القوافي للأخفش ١١٣.

(٤) انظر : نهاية الراغب ١٢٩.

(٥) الكتاب ٤/٤٤١.

ووقفَ المعرِّيُّ على كلامه ، فقال : "ودلَّ كلامُه على أنَّه لايجوزُ أن يُستعمل في هذا الوزن قبلَ الرَّويِّ ياءٌ مفتوحٌ ماقبلَها ولا واوٌ كذلك ، وقد ذكر حبيبُ بن أوس في (الحماسة) أبياتاً على هذا الوزن وقبلَ رويِّها ياءٌ مفتوحٌ ما قبلَها ، وأوَّلُها : [الطويل]

لَعَمْرُك ما أخْزى إذا ما سَبَبْتَني إذا لم تَقُلْ بُطْلاً عليَّ ولا مَيْنا[1]

ويُروى (نَسَبْتَني) ، والأبيات معروفةٌ ، وهذا خلافُ ما أصَّلَه سيبويه ، إلاّ أنَّ قولَه يُحمل على ما كَثُرَ وعُرِف ، لا على ما قلَّ وندرَ."[2]

وفي الجزء الأخير من البيت (ولا مَيْنا) خطأٌ ليس من المعريّ ، وصوابُه (ومَيْنا = فعولن) من دون (لا) ؛ إذ هو من الضّرب الثّالث من الطويل الذي يلزمُه الرِّدفُ لعلّة الحذف ، ولو كان (ولامَيْنا) لصار من الضّرب الأول السّالم (مفاعيلن) ، فلا يلزمُه الرِّدفُ أصلاً .

ونقل العنّابي (ت٧٧٦هـ) عن بعض العروضيين أنَّه يرى الإردافَ بما لم يجزه سيبويه جائزاً مقيساً[3] ، ولعّله يعني القاضي التَّنوخيَّ ؛ إذ في كلامه ما يُفهم الجوازَ حيث قال : "وإذا كان حرفُ اللّين واواً أو ياءً فاجتنابُ الفتح قبلها [لعله : قبلهما] أحسنُ ؛ فيُضَمّ ما قبل الواو ، ويُكْسَرُ ما قبلَ الياء ، على أنَّ الفتح قد ورد واستُعمل ، وقد أباه قومٌ وقالوا : لا يكون إلا بضمٍّ ما قبله."[4]

والتحقّيقُ السّابعُ : ذهب المازني في المسألة مذهباً لم يَقلْه – فيما أعلم – أحدٌ

---

(١) قائله جابر بن رألان السنبسيّ . انظر : حماسة أبي تمام ٧٣.

(٢) رسالة الصاهل والشاحج ٤٦٤ .

(٣) الوافي بمعرفة القوافي ٩٢.

(٤) القوافي للتنوخي ١٥٢.

قبلَه أو بَعْدَه ؛ إذ جعل للمسألة صورةً واحدةً لا صورتين ، جماعُها التعويضُ ، وضابطُها : أن يُحذفَ من آخر الضَّرب ساكنٌ أو حركةٌ ، فيدخل الرِّدفُ عِوَضاً ، وعلَّله بقوله : " فأمّا أكْثَرُ من ساكنٍ أو حركةٍ فلا ؛ لأنَّ المدَّةَ لا تَبْلُغُ قوَّتُها أكْثَرَ من أن تقوم مقامَ ساكنٍ أو حركةٍ ؛ لأنَّها كأنّها حركةٌ ، فإذا كان الحذفُ أكثرَ من حرفٍ أو حرفاً متحركاً = تفاقم وكَثُر ، فلم تكن المدَّةُ عِوَضاً ؛ لكثرته ، وضَعُفَت المدَّةُ أن تبلُغَه حتى تقومَ مقامَه"[1].

وبناء على هذا خالف الجمهور فيما يأتي :

أ- جمع في ضابطه شيئين فرقهما الجمهور : أحدُهما ما كان الرِّدفُ فيه عند الجمهور عوضاً عن زنة متحرِّكٍ ، ولكنه خالفَهم في تفسيره كما سترى ، والآخر : ما كان الرِّدف فيه عند الجمهور داخلاً لالتقاء الساكنين ، وكان التقاؤها لعلّة نقصان حركةٍ (الوقف) ، ولكنَّه رأى الرِّدفَ عوضاً عن الحركة .

وأنت خبيرٌ بأنَّ من هذا الضرب= ما هو واقعٌ في غير تام البناء ؛ مثل (مفعولانْ) في مشطور السريع ؛ لذا لم يشترط للتعويض تمام البناء كما اشترطه الجمهور.

ب- ما رآه الجمهورُ عوضاً عن زنة المتحرِّك (أي : الساكن مع حركة ما قبله) المحذوف لعلّة القطع أو القصر = جعله هو عوضاً عن السّاكن فقط ، وذهب إلى أنَّ حذْفَ حركة ماقبله من أجل أنَّه صار آخرَ القافية ، وآخرُها موضعُ وقفٍ ، فحُذِفتْ حركتُه للوقف ، وما حُذِفَ للوقف لا يعَّوضُ عنه .

ج- أخرج من ضابط المسألة ما كان التقاء السّاكنين فيه بسببٍ من علة زيادة

(١) الفصوص ٥/٢١٣(عن القوافي للمازني) .

(التذييل والتسبيغ) ، ورآه من باب الاستحسان[1].

وينجلي خلافُه الجمهورَ فيما يأتي :

- الرِّدف في (فعلاتن) المقطوع (في الضرب الثاني من الكامل) يراه الجمهور عوضاً عن نون (متفاعلن) وحركةِ لامها ، ويراه المازنيُّ عوضاً عن النون فحسب، ولا يُعوِّضُ عن حركة اللام ؛ لأنها سقطت من أجل الوقف .

- والرِّدف في (مفعولان) الموقوف في مشطور السريع يراه الجمهور داخلاً من أجل التقاء السّاكنين ، ويراه المازني عوضاً عن حركة التاء في (مفعولاتُ) المحذوفة لعلة الوقف[2].

- علة عدم لزوم الردف (مفعولن) المكشوفَ في مشطور السريع = يراه الجمهور مجيئه في بناءٍ غير تامِّ الأجزاء ، ويراها المازني أن المحذوف منه لعلة الكشف تاءُ (مفعولاتُ) ، وهي حرفٌ متحرِّكٌ لا يقوى الردف على أن يكون عوضاً عنه[3].

ذلك ، ورأيتُ في كلام المازني قولَه: " ويلزم (متفاعلن) في الكامل ؛ لأنَّه حُذِفَ من (متفاعلاتُن)"[4] ، ولو صحَّ لكان نقضاً لضابطه ؛ إذ المحذوف من (متفاعلاتن) حرفان : متحرِّك وساكنٌ ، ولكنَّه – لا ريبَ- كلامٌ أفسده النُّسّاخ ؛ إذ لا يعزبُ عن مثل المازنيِّ – رحمه الله- أنَّ (متفاعلن) في الكامل أصلٌ.

وغيرُ بعيدٍ –عندي- أن يكون وجهُ كلامه : "ويلزم (متفاعلانْ) في الكامل :

---

(١) الفصوص ٥/٢١٣- ٢١٧ (عن القوافي للمازني) .

(٢) الفصوص ٥/٢١٦.[عن القوافي للمازني] .

(٣) الفصوص ٥/٢١٦.[عن القوافي للمازني] .

(٤) الفصوص ٥/٢١٥.[عن القوافي للمازني] .

لأنَّه حُذِف من (متفاعلاتُنْ)" ، فيكون (متفاعلانْ) في مجزوء الكامل –عنده– محذوفاً من (متفاعلاتُنْ) المرفَّل ، وليس مذالاً ، ويكون الرِّدفُ في مذهبه عوضاً عن النون في (متفاعلاتُنْ) ، ولايعوَّضُ عن حركة التاء ؛ لأنَّها سقطت من أجل الوقف.

ويُقَرِّبُ حَمْلَ كلامه على هذا الوجهِ = أنَّ (متفاعلاتُن) المرفّل هو الضَّربُ الأولُ من مجزوء الكامل ، و(متفاعلانُ) هو الضرب الثاني منه.

فإنْ صحَّ هذا الحملُ فقد أبدع قولاً لم يقلْه – فيما أعلم– أحدٌ قبلَه أو بعدَه.

والتَّحقيقُ الثّامن : ذكر القاضي التّنوخيُّ وهو يتحدَّث عن الرِّدف أنَّ سيبويه لا يجيزُ فتحَ ما قبلَ الواوِ والياءِ في الرِّدفِ مطلقاً ، ثم قال: "وقد استعملت الشعراءُ ذلك ، وممّا ورد بالفتح –أيضاً– قولُ الشاعر: [الطويل]

لَعَمْرُك ما أخْزى إذا ماسَبَبْتَني إذا لم تَقُل بُطْلاً عليَّ ومَيْنا

... وقد ذكر ما ذهب إليه سيبويه أبو بكر الخزاز(؟) العروضيُّ."[1]

ولعلَّ ناقلَ هذا الرأي نظر إلى كلام سيبويه في (الكتاب) المذكور آنفاً، فحَسِبَ حكْمَه مطلقاً ، وما هو بالمطلق ، ومضى بيانُه في التَّحقيق السّادس .

المسألة الخامسة :

(الرِّدْفُ في الضَّرب الثّالث من الطَّويل عِوَضٌ عن زنةٍ متحرِّكٍ):

تقدَّم في المسألة الرّابعة أنَّ الرِّدفَ فيما تمَّ بناؤه وحُذِفَ من آخر ضربه متحرِّكٌ أو زنتُه (وحذفُ زنته : حذفُ السّاكن وحركة ما قبله) = يدخلُ عِوَضاً عن المحذوف، فإن كان المحذوفُ أقلَّ منهما أو أكثر لم يكن الرِّدفُ عوضاً[2].

---

(١) القوافي للتنوخي ١١٨ .

(٢) انظر : القوافي للأخفش ١١٢ ، العمدة ١/٢٣٤.

وتقدَّم ثَمَّ أنَّ من مواضع دخوله عوضاً (فَعولُنْ) في الضَّرب الثَّالث من الطَّويل، وشاهدُه: [الطويل]

وما كلُّ ذي لُبٍّ بمؤتيك نُصْحَه وما كلُّ مؤتٍ نُصْحَه بلبيبِ

وظاهرُه مشكلٌ؛ إذ أصْلُه (مفاعيلنْ)، فالمحذوفُ -في الظاهر- السَّببُ الخفيف (لُنْ)، وهو أكثرُ من متحرِّكٍ أو زنتِه.

من أجل ذلك اختلف العلماءُ في توجيهه على أقوالٍ، منها قولٌ لسيبويه، تحقيقُه على النحو الآتي:

كان سيبويه قد ذكر المسألة في (الكتاب)، فقال: "وذلك أنَّ كلَّ شعرٍ حذفتَ من أتمِّ بنائه حرفاً متحرِّكاً أو زنةَ حرفٍ متحرِّكٍ فلابُدَّ فيه من حرفِ لينٍ للرِّدف"[1]، وأنشد شاهدَ المسألة المذكور آنفاً.

وكلامُه -كما ترى- نصٌّ في أنَّ الرِّدفَ عوضٌ عن متحرِّكٍ أو زنتِه، ولكنَّه ليس نصّاً في أحدهما؛ لذا اختلف العلماءُ في تأويله كما سترى.

ذلك حديثُ سيبويه في (الكتاب)، فأمّا حديثُه في كتاب (القوافي) فذكره الإسنويُّ بعد إيراده الإشكالَ، حيثُ قال: "وأقربُها ما قاله سيبويه في كتاب (القوافي): أنَّ القبضَ دخله أوّلاً، ثم حُذفتْ نونُه وسكنتْ لامُه، وحينئذٍ فدخل الرِّدفُ عوضاً عنهما؛ لأنَّهما زنةُ متحرِّكٍ؛ فلم يقع الرِّدفُ عوضاً إلا عن حرفٍ واحدٍ متحرِّكٍ حُكْماً."[2]

وذكره -أيضاً- البدرُ الدَّماميني، فقال بعد إيراده الإشكال: "وقيل: دخله القبضُ أولاً ثم حُذِفت نونُه وأُسْكِنَتْ لامُه، فعوِّضَ منهما؛ لأنَّهما زنةُ متحرِّكٍ.

---

(١) الكتاب ٤/٤٤١.

(٢) نهاية الراغب ١٣٢.

قاله سيبويه في كتاب (القوافي) له "، ثم ذكر أنَّ بعضَهم فسَّرَ ما في (الكتاب) هذا التفسير ؛ حَمْلاً لكلامه المحتمل على كلامه القطعيِّ"[1].

وإجمالُ هذا الرّأي : أنَّ (فعولُنْ) أصلُها (مفاعيلُنْ) : دخلها أولاً زحافُ القبض (حذف الخامس الساكن) ، فصارتْ (مفاعلُنْ) ، ثم دخلتها علّةُ القصر (حذفُ ساكن السَّبب الخفيف وحركةِ متحرِّكه من آخر التفعيلة) ، فصارت (مفاعلْ) ، ونُقلت إلى (فعولُنْ) ؛ فالرِّدفُ -إذاً- عوضٌ عن النّون السّاكنة وحركة اللام، وهما زنةُ متحرِّكٍ.

وذهب مذهبَ سيبويه الجرميُّ ، وابنُ عبدربِّه ، وعبدالقاهر الجرجانيُّ (ت٤٧١هـ)، والتّنوخيُّ ، والعكبريُّ (ت٦١٦هـ)، والشّلوبين(ت٦٤٥هـ)[2].

وأرى الربعيَّ (ت٤٢٠هـ) عنى هذا المذهب حيثُ عزا إلى النحويين مخالفة العروضيين، فقال مجملاً: "و(فعولُنْ) في الضّرب الثّالث على مذهب العروضيِّين أصْلُه (مفاعيلُنْ) ، حُذفتْ منه (لُنْ) ، فيبقى (مفاعي) ، فنُقِل إلى (فعولُنْ) ، وأما على مذهب النحَّويين فهو خلافُ مذهب العروضيِّين ، وفيه كلامٌ ليس هذا موضعه"[3].

وما عزاه إلى العروضيِّين سيأتي بعد أنَّ من النحويين من أخذ به.

ونُقِد قولُ سيبويه وتابعيه من وجهين :

أحدهما : نقله الدَّماميني عن الصَّفاقسيِّ [لعلَّه إبراهيم بن محمد

---

(١) العيون الغامزة ١٤٣.

(٢) انظر: العقد الفريد ٦/٣١٥، المقتصد ١١٢٦ ، القوافي للتنوخي ١٥٣ ، المصباح ٣٤٦ أ ، العيون الغامزة ١٤٣.

(٣) العروض للربعي ١٢.

(ت ٧٤٢هـ)صاحب المُجيد][1]، فقال: "وردَّه الصّفاقسيُّ بأنَّ القولَ بدخول القبضِ فيه أوّلاً يقضي بعدم التزام الرِّدفِ فيه ؛ لأنَّ زنةَ المتحرِّك المحذوف منه ليس من أتمِّ البناء"[2].

وهذا الوجهُ افترضَه جمالُ الدين الإسنويُّ ، وأجاب عنه بأنَّ عروضَ الطّويل لَمّا وجب قَبْضُها بحذف الياء ؛ كانت الياءُ من الضَّرب – أيضاً – ساقطةَ الاعتبار ؛ فلم ينقص الضّربُ عن العروض إلا زنةَ حرفٍ متحرِّكٍ[3].

وردَّ الدّماميني جوابَه بأنَّ التَّعويضَ في الضّرب يُنظر فيه إلى ما حُذِف منه على حياله، ولاينظر إلى العروض[4].

وهذا النَّقد –كما ترى- مبنيٌّ على أنَّ المراد بتمام البناء سلامةُ الجزء الأخير من البيت قبل حذف المتحرِّك أو زنتِه ، وماهو بمرادهم ؛ إذ تمامُ البناء عندهم أن يكون عدد أجزاء البيت تامّاً ، فإذا كان البحر مثمَّناً كالطويل فتمامُ بناء البيت أن تكون تفعيلاتُه ثمانياً[5]، وقد مرَّ بك في المسألة السابقة أنَّ الرِّدفَ لم يلزم (مفعولُنْ) المكشوفَ بحذف سابعه المتحرِّك في مشطور السَّريع ؛ لأنَّه جاء في بناءٍ غير تامٍّ .

والوجه الآخَرُ : نقله الدَّماميني عقيبَ الأوّل ، فقال: "واعتُرض [كذا ؛ بالبناء للمجهول، وغيرُ بعيدٍ أن يكون للمعلوم ، فيكونَ المعترضُ الصَّفاقسيَّ أيضاً] عليهم أيضاً بأنَّه لو كان الأمرُ على ما قالوه لسُمّي ذلك الضَّربُ مقصوراً

---

(١) نقل الدَّماميني عن الصّفاقسيِّ نصوصاً كثيرةً ، ولم يذكر اسمَه ولا كتابه ، ورأيتُ كثيراً ممّا نقله قد أورده الإسنويُّ بالمعنى غيرَ معزوٍّ.

(٢) العيون الغامزة ١٤٣- ١٤٤.

(٣) نهاية الراغب ١٣٢ .

(٤) العيون الغامزة ١٤٤.

(٥) انظر: العيون الغامزة ١٤٤.

لا محذوفاً"[1] .

يريدُ : أنَّ العروضيين أجمعوا على تلقيب هذا الضَّرب من الطويل بالمحذوف ، وعلّةُ الحذف هي : حذفُ السّبب الخفيف من آخر التفعيلة ، ولو كان على ما قاله سيبويه وتابعوه للُقّبَ بالمقصور ؛ إذ حذفُ ساكنِ السَّبب الخفيف وحركةِ متحرِّكه من آخر التفعيلة = علّةٌ تسمَّى القصر .

وافترض الإسنويُّ هذا الوجه من النَّقد أيضاً ، وأجاب عنه بأنَّ الضَّربَ لّما دخله القبضُ ثم القصر صارت صورته (مفاعِلْ) ونقل إلى (فعولُنْ) ، وهي صورتُه التي يؤول إليها لو كان محذوفاً ؛ إذ يصيرُ بعلة الحذف (مفاعي) وينقل إلى (فعولُنْ) ؛ فسمّاه العروضيون محذوفاً مراعاةً للصّورة[2].

وقال الدَّماميني عن هذا الجواب : " وفيه نظرٌ"[3] ، ولم يزد ، ولعلّه أراد أنَّ اتِّحاد الصورة ليس من منهاجهم الاعتدادُ به في تلقيب الأعاريض والأضرب.

ولا أجدُ جواباً عن هذا الاعتراض إلا ما قاله الإسنويُّ .

ذلك حديثُ مذهب سيبويه ومتأثريه ، وفي المسألة مذاهبُ أُخَرُ ؛ منها :

- أنَّ الأصل (مفاعيلن) ، سقط من آخره السبب الخفيف (لُنْ) لعلة الحذف ، فبقي (مفاعي) ، ونُقل إلى (فعولن) ، والردفُ عوضٌ عن المتحرِّك (اللام) فحسبُ ، ولا يُعْتَدُّ بالنون السّاكنة في التعويض ؛ لأنها قد تحذفُ لزحاف الكفِّ حشواً وما يحذف للزحاف لا يعوض عنه . وهذا مذهب الأخفش[4]، وابن

(١) العيون الغامزة ١٤٤.

(٢) نهاية الراغب ١٣٢. وانظر : العيون الغامزة ١٤٤.

(٣) العيون الغامزة ١٤٤.

(٤) في : القوافي ١١١.

رشيق[1]، والعنابي[2]، وظاهر كلام الفارسي[3]، وعزاه الدَّماميني إلى أكثر العروضيِّين، وذكر أنَّهم حملوا عليه كلام سيبويه في (الكتاب) المذكور آنفاً[4]. وقد قدَّمتُ أنه ليس نصّاً.

ونقد الصَّفاقسيُّ هذا المذهب بأنَّ الكفَّ لا يكونُ في الضَّرب؛ لاستلزامه الوقوفَ على المتحرِّك؛ إذ الضّربُ موضعُ وقفٍ، فإذا دخلَه الكفُّ صار (مفاعيلُ)[5].

ولم يقصد أصحابُ المذهب -فيما أرى- إلى ما فهمه الصَّفاقسيُّ؛ إذ النّونُ عندهم حُذِفت لعلّة الحذفِ، ولم تحذف للكفِّ، وإنما لم يحتسبوها في التعويض لأنَّها قد تسقط في الحشو.

- وذهب المازنيُّ في المحذوف مذهبَ سيبويه وتابعيه، ولكنه خالفهم في التعويض، فرأى أنَّ الرِّدفَ عوضٌ عن النّون السّاكنة فقط، وأنَّ حركة اللام حُذِفتْ من أجل الوقف، فلا يعوَّضُ عنها[6].

ومذهبُه مبنيٌّ على قوله في المسألة برمّتها، وخلاصتُه أنَّ الردفَ لا يكون عوضاً إلا عن ساكنٍ أو حركة، وقد مضى مفصّلاً في المسألة الرابعة.

وأزيد هنا أنَّه قال عن (مفعولان) في مشطور السريع: "و(مفعولانْ) يلزمُه [يعني: الردف] لأنَّه ناقصٌ من (مفعولاتُ) مسكَّنٌ عنه"[7]، فجعل الرِّدفَ

(١) في: العمدة ١/٢٣٤- ٢٣٥.

(٢) في: الوافي ٨٢- ٨٣

(٣) التعليقة ٥/١٦٣.

(٤) العيون الغامزة ١٤٣.

(٥) العيون الغامزة ١٤٣.

(٦) الفصوص ٥/٢١٤ (عن القوافي للمازني).

(٧) الفصوص ٥/٢١٦(عن القوافي للمازني).

عوضاً عن حركة التاء ، مع أنَّها في موضع وقفٍ .

- وذهب السيرافيُّ والإربليُّ (ت٦٧٠هـ) إلى أنَّ الأصل (مفاعيلن)، سقط من آخره السَّبب الخفيف (لُنْ) لعلّة الحذف ، وبقي (مفاعي) ، فنُقل إلى (فعولُنْ)، ودخل الرِّدفُ عوضاً عن المحذوف[1].

وقولهما وفاقُ تلقيب العروضيين هذا الضّربَ بالمحذوف ، ولكنَّه خارجٌ عن الضابط الذي ذكروه لدخول الرِّدفِ عوضاً ؛ إذ المحذوفُ متحرِّكٌ وساكنٌ .

- وذهب الصَّفاقسيُّ مذهباً ، فقال : "وسبيلُ الجوابِ عندي عن أصل الإشكال أن يقال : لِمَ لا يجوزُ أن يكونَ العربيُّ المستعملُ لهذا الضَّربِ...إنّما حَذَفَ منه أولاً زنةَ حرفٍ متحرِّكٍ ، فعوَّضَ منه الرِّدفَ ، ثم رأى بعد ذلك ساكنين قد التقيا، فحذفَ أحدَهما ، وسمّاه العروضيُّ محذوفاً مراعاةً لصورته ، وعلى هذا ينبغي أن يُحمل كلامُ سيبويه المتقدِّم في باب الإدغام"، ولم يرَ الرِّدفَ مُسَهِّلاً لالتقاء السّاكنين ، واحتجَّ بأنَّه " إنّما أتي به للعوض، وبعدَه التقى ساكنانِ."[2]

ويُفهم من كلامه أنَّ الحذفَ من (مفاعيلُنْ) ؛ لأمرين :

أحدُهما : أنَّ التقاء السّاكنين بعد حذف زنة متحرِّكٍ والتعويض بالرِّدف=لا يتصوَّرُ إلا فيها. أمّا (مفاعلُنْ) المقبوضة فلا تحتمل ما قاله ؛ لأنَّها تكونُ بعد حذف زنة المتحرِّك (مفاعِلْ) ؛ فموضعُ الرِّدفِ فيها (الألفُ) بينَه وبينَ السّاكن الآخر (اللام) = حرفٌ متحرِّكٌ .

والآخر : مرَّ قبلُ أنَّه يرى دخولَ القبضِ يُذهبُ تمامَ البناء ، فيقضي بعدم التزام الرِّدف .

---

(١) شرح السيرافي ٢٩١ ب ، القوافي للإربلي ١١٨ .

(٢) العيون الغامزة ١٤٤- ١٤٥. وذكره الإسنوي غيرَ معزوٍ في : نهاية الراغب ١٣١- ١٣٢.

وكلامُه فيه إجمالٌ ، وأرى فيه نظراً من وجهين:

الأول : كلامُ سيبويه – كما تقدَّم – ليس فيه ما يُشعر بحمله على هذا الوجه.

والثاني: ما ذكره يزيد المسألة – فيما تبدّى لي – إشكالاً ؛ إذ مقتضاه أنَّ (مفاعيلُنْ) حُذفَ منها زنةُ متحرِّكٍ ، فصارت (مفاعيلْ) ، ودخل الرِّدفُ في موضع الياء عوضاً ، فالتقى ساكنان : الرِّدف واللام ، فحُذفَ أحدُهما ، ولم يبيِّن : ما المحذوف ؟ وأرى حذفَ أحدهما مشكلاً ، لأنَّه يذهبُ بالعوض ، فأمّا ذهابُه بحذف الرِّدف فظاهرٌ ، وأمّا ذهابُه بحذف اللام فلأنَّ الرِّدف يصيرُ آخراً ، فيبطل أن يكون ردفاً .

– وأجاب أبو نصر القرطبيُّ (ت٤٠١هـ) عن المسألة جوابين :

أحدهما : أن يكون الحذفُ من (مفاعيلُن) : حُذف منها العين والياء ، فصارت (مفالُنْ) ، ونُقِلتْ إلى (فعولنْ) ، وذكر أن المحذوف زنةُ متحرِّكٍ .

والآخر : أن يكون الحذف من (مفاعلُنْ) المقبوضة : حُذِف منها حرفٌ متحرِّكٌ ، وهو العينُ ، فصارتْ (مفالُنْ) ، ونُقلت إلى (فعولنْ)[1].

وفيما قاله نظرٌ من وجهين:

الأول : أن حذفَ العين والياء من (مفاعيلن) حذفُ أكْثَر من زنة متحرِّكٍ ، إذ مرَّ بك أن زنةَ المتحرِّك عندهم السّاكنُ وحركةُ ما قبله .

والثاني : لو كان المحذوف ما ذكره في جوابيه لما لَزِمَ الردفُ ؛ إذ الحذف عليهما من وسط الضَّرب ، وليس من آخره.

المسألة السادسة:

(ما يجوزُ إطلاقُه وتقييدُه في المتقارب) :

ذكر العلماء أنَّ من الشِّعر ما يجوزُ إطلاقُه وتقييدُه ، واشترطوا للجوازُ ألا

(١) شرح عيون كتاب سيبويه ٣١٧.

يؤدّي إلى كسر الشِّعر ، ويتحقّقُ بأن ينتقلَ المقيَّدُ بالإطلاق إلى ضربٍ قبلَه أطول منه ، وينتقلَ المطلقُ بالتّقييد إلى ضربٍ بعده أقصرَ منه ، وضبطوه بأن يقع المقيَّدُ بين ضربين: ضربٍ أطولَ منه، وضربٍ أقصرَ منه ، نحو (فَعولْ) في المتقارب بين (فعولُنْ) و (فَعَلْ)، وحصره جمهورهم في ثلاثة مواضعَ :

الموضعُ الأوَّلُ : الضرب السّادس المرفّل والضرب السابع المذال من الكامل ، ولا يكونان إلا في مجزوئه ، فبالإطلاق يكون الشِّعْرُ من السّادس ، وبالتّقييد يكونُ من السابع.

والموضعُ الثاني : الضَّرب الأوّل الصَّحيح والضّربُ الثاني المقصور من الرمل، فبالإطلاق يكون الشَّعر من الأول ، وبالتقّييد يكونُ من الثّاني .

والموضع الثالث: الضربُ الأولُ والضّربُ الثاني المقصور من المتقارب ، وقصّتُه كقصّة السّابقين[1].

ويُلْحظ أن التّقييدَ في المواضع الثلاثة ينقل الشِّعر إلى ضربٍ يلزمُه الرِّدف على قول الجمهور، ففي الأول ينقله إلى ما يلزمه الرِّدفُ لالتقاء السّاكنين ، وفي الثاني والثالث ينقله إلى ما يلزمه الردفُ لالتقاء السّاكنين وحذفِ زنة متحركٍ ، ومقتضى مذهبهم ألاّ يُقيَّد غيرُ المرْدَف.

ذلك مدخلٌ ، ونقل ابنُ رشيق عن الزجاجي (ت٣٤٠هـ) وغيره من أصحاب القوافي حَصْرَ المسألة في المواضع الثلاثة ، وذكر الموضعَ الأولَ والموضع الثاني، ثم قال: "والضّربُ الثّالثُ في المتقارب، أنشد الأصمعيُّ وأبو عبيدة : [المتقارب]

(١) انظر: القوافي للأخفش ٥٤، ٩٧ – ١٠٠ ، الكافي في علم القوافي ١٢٠ ، الفصول في القوافي ١٠٠-١٠١ ، القوافي للإربلي ١٦٨.

كأنّي ورَحْلي إذا رُعْتُـها على جَمَزَى جازئٍ بالرِّمالْ[1]

غير أن سيبويه أنشد فيما يجوزُ تقييدُه وإطلاقُه : [المتقارب]

صَفيّةُ قومي ولا تَعْجِزي وبكّي النِّســاءَ على حَمْزةِ[2]

وهو من المتقارب ؛ إنْ أطْلِقَ كان محذوفاً ، وإنْ قيّد كان أبْترَ."[3]

كذا قال –رحمه الله– وفي قوله تحقيقان :

الأول قولُه "والضَّربُ الثّالث في المتقارب" يريد به : والضّربُ الثالثُ الذي يجوزُ فيه الإطلاقُ التّقييد = هو في المتقارب ، ولا يريد أنّه الضَّربُ الثّالثُ (المحذوف) من أضرب المتقارب ؛ إذ أنت عليمٌ بأن البيت الذي أنشده بالتّقييد من الضّرب الثاني المقصور، وإذا أُطلق ، فصار (بالرِّمالي) ؛ انتقل إلى الضّرب الأول.

والثاني : يُفهم مما نقله عن سيبويه شيئان :

أحدُهما : أنَّ سيبويه زاد على مواضع الجواز الثلاثة موضعاً رابعاً في المتقارب ؛ هو الضرب الثّالث المحذوفُ (فَعَلْ) والضّربُ الرابع الأبتر (فَلْ).

والآخر : أن سيبويه يرى البيت (صفيَّة...) مقيّداً إذا سكنت التاء ، وقُلبت هاءً، وجُعلت الزّايُ رويّاً ، ويراه مطلقاً إذا كُسرت التاءُ وجعلتْ رويّاً ، وأشبعت كسرتُها .

وكلا الأمرين فيه نظرٌ ؛ إذ لا يتصوَّرُ أن يغيب عن سيبويه أنَّ البيت مطلقٌ في الحالين، فإطلاقُه في الحال الأولى بالهاء التي هي وصلٌ ، وإطلاقُه في الحال الثانية ظاهرٌ.

---

(١) البيت لأميّة بن أبي عائذ . انظر : شرح أشعار الهذليين ٢/٤٩٨.

(٢) البيت لكعب بن مالك رضي الله عنه في : ديوانه ١٧٥ .

(٣) العمدة ١/٢٣٧- ٢٣٨ .

ويُرجِّح أنّ سيبويه يراه مطلقاً في الحالين = قولُ المازني- وهو كما ذكرتُ وسأذكر في المبحث التالي صادرٌ عن سيبويه- : "وأما قولُه : [المتقارب]

صفيّةُ قومي ولاتَعْجِزي وبكّي النِّساءَ على حَمْزَهْ

فإنّه إن شاء أطْلَقَه فجعل الرويَّ التّاءَ ، وإنْ شاء تركه على حاله ؛ فهو مطلقٌ بالهاءِ، وجعل الزّايَ رويّاً ؛ لأنَّ الهاءَ وَصْلٌ."[1]

وهذا -كما ترى- نصٌّ على أنَّ البيتَ مطلقٌ في الحالين ، وهو وفاقُ كلامِ الأخفش أيضاً[2].

وتاء التأنيث الداخلة على الاسم في البيت المذكور لها حالان تنفردُ بهما : الأولى: أن تُسكَّنَ وتقلبَ هاءً ؛ فتكون الهاءُ وصلاً وما قبلَها رويّاً ، والثانية: أن تحرَّك وتُشْبَعَ حركتُها ؛ فتكونَ رويّاً وما نتج عن إشباع حركتها وصلاً[3].

وبهما تشارك ما يجوزُ إطلاقُه وتقييده في شيئين:

- أن الشِّعر ينتقل بهما من ضربٍ إلى ضربٍ كما ينتقل فيما يجوزُ إطلاقُه وتقييدُه.
- أن الحالَ الأولى نتاجُ إسكانٍ كما أنَّ التقييد نتاجُ إسكانٍ ، والحال الثانية نتاجُ تحريكٍ وإشباعٍ كما أن إطلاقَ المقيَّد نتاجُ تحريكٍ وإشباعٍ .

ومن أجل ذينك تحدَّث الأخفش والمازنيُّ عن البيت حيثُ تحدَّثا عمّا يجوزُ إطلاقُه وتقييدُه .

وينبني على ما تقدَّم أنَّ ما عزاه ابنُ رشيق إلى سيبويه له مخرجان:

---

(١) الفصوص ١٩٩/٥ (عن القوافي للمازني) .

(٢) القوافي للأخفش ٩٨ . وانظر : القوافي للإربلي ١٥١ .

(٣) لها حالٌ ثالثةٌ قليلةٌ ، يوقف فيها بالتاءِ الساكنة ، فتكون التّاءُ رويّاً ، ويكون الشعر مقيَّداً .

أحدهما : أن يكون سيبويه فعلَ ما فعله الأخفش والمازنيُّ ، فحسب ناقلُ الرأي أنه يُدخلُ البيت فيما يجوز إطلاقُه وتقييدُه .

والآخرُ – وهو الأقربُ- أن يكون سيبويه سمّى إشباعَ حركة التّاءِ إطلاقاً مريداً به قسيمَ التّسكين في الاصطلاح الصّوتي ، غيرَ مريدٍ به قسيمَ التّقييد في الاصطلاح القافويّ ، وهو استعمالٌ مسوّغٌ ، جرى في كلامٍ لغيره من العلماء ؛ ومنه قولُ المازنيّ: "فممّا أُطْلق من هذه الهاء قولُ الشاعر: [الكامل]

شطّتْ تُماضِرُ غَرْبةً فاحتلّتِ فَلْجاً وأهْلُك باللّوى فالحلّةِ[1]

يُريدُ: فالحلّهْ..."[2]، وأنت خبيرٌ بأنّه لو قال (فالحلّهْ) لكان الشّعر مطلقاً بالهاءِ أيضاً .

ومنه قولُ ابن عبدربه: "كذلك الهاءُ من (طلحة) و(حمزة) وما أشبههما ، يجوز أن تكون وصلاً وأن تكون رويّاً ؛ لجواز أن تطلقَ فتعودَ تاءً..."[3].

فإن صحَّ هذا التّأويلُ ؛ فإن ناقلَ الرأي حملَ كلامَ سيبويه على غير ما قصد إليه. والله أعلم .

المسألة السابعة :

(جواز الإطلاق والتّقييد في الطويل) :

تقدَّم في المسألة السّابقة أن لما يجوزُ إطلاقُه وتقييدُه عند الجمهور ثلاثةَ مواضع : موضعاً في الكامل ، وموضعاً في الرّمل ، وموضعاً في المتقارب ، وأنّ ضابطه أن يكون الشّعرُ بالتقييد بين ضربين: ضربٍ أطولَ منه ، وضربٍ أقصرَ منه .

---

(١) يُعزى إلى سُلْميّ بن ربيعة الضّبيّ في : حماسة أبي تمام ١٥٥ ، الخزانة ٣٦/٨ . ويُعزى إلى علباء بن أرقم في: الأصمعيات ١٦١ .

(٢) الفصوص ١٩٩/٥ (عن القوافي للمازني) .

(٣) العقد الفريد ٣٠٨/٦.

وذكر ابنُ رشيق المواضعَ الثلاثةَ ، وعزا إلى سيبويه الرأيَ المُتقدِّم في المسألة السّابقة ، ثم قال: " وقد أنشد أبو زيد سعيد بن أوس بن ثابت الأنصاري لعمرو بن شأس ، قال : والشِّعر مقيَّدٌ : [الطويل]

وما بيضةٌ باتَ الظّليمُ يحُفُّها إلى جُؤجؤٍ جافٍ يمَيْثاءَ مِحْلالْ

بأحْسَنَ منها يومَ بَطْنِ قُراقرٍ تخوضُ به بطنَ[1] القطاةِ وقد سالْ[2]

وهذا شيءٌ لم يذكره العروضيون ، وهو عندهم مطلقٌ محمولٌ على الإقواءِ ، كما حُمِلَ قولُ امرئ القيس :[الطويل]

أحَنْظَلَ لوحاميتُمُ وصَبَرْتُمُ لأَثْنيتُ خيراً صالحاً ولأَرْضاني

ثيابُ بني عوفٍ طَهارَى نقيّةٌ وأَوْجُهُهُمْ عنْدَ المشاهِدِ غُرّانُ

عُوَيرٌ ومَنْ مثْلُ العُوَيرِ ورهْطِهِ وأسْعَدَ في ليلِ البلابلِ صَفْوانُ

فقدْ أصْبحوا واللهُ أصْفاهُمُ بِهِ أَبَرَّ بميثاقٍ وأوْفى بجيرانِ[3]

إلا الأخفش والجرميَّ فإنّهما يرويان هذا الشِّعرَ موقوفاً ، ولا يريان فيه إقواءً ، وهذا عند سيبويه لا بأسَ به . وقد صوَّبَ الناسُ قولَ الخليل في مخالفة هذا المذهب."[4]

---

(١) في (النوادر) : "مَشْيَ" . وهي أولى .

(٢) إنشادُ أبي زيد وقولُه في : النوادر ٢٢٥- ٢٢٦. والأبيات في : شعر عمرو بن شأس ٩٨ .

(٣) ضبط محقّقُ (العمدة) الأبياتَ بالتّقييد ، وسياقُ كلام ابن رشيق يقتضي إطلاقها. والأبيات الثلاثة الأخيرة مع بيتين آخرين في : ديوان امرئ القيس ٨٣- ٨٤ (رواية الأصمعي من نسخة الأعلم) ، ديوانه بشرح السكري ٦٥٠ - ٦٥١ ، شرح ديوانه للنحاس ٢١٧ ، وذكر القاسم الأنباريُّ الأوّلَ والثاني والرابع مع أحد عشر بيتاً أخر في : شرح المفضليات ٤٣٦ – ٤٣٧ ، وزاد محقّقُه البيت الثالث من : النقائض ١٠٧٨. والشِّعر في المصادر المذكورة مطلقٌ مُقْوًى . وذكر الخطيب التبريزي في (الكافي ٢٥) أن أبا عمرو الشيباني رواه كذلك.

(٤) العمدة ١/٢٣٨- ٢٣٩.

وما نقله عن سيبويه جاء قريبٌ منه في كلامٍ للمازنيّ ، وهو صادرٌ عن سيبويه، حيث قال: "ولو جاء (مفاعيلْ) في الطّويل مقيَّداً كأن لابأسَ به ، يكونُ ممدوداً عن (فعولُنْ) ، وقد قاله بعضُ الشُّعراء ، قال: [الطويل]

صَلِيتُ بِها أُسْدي وأُلْحِمُ أمْرَها وقد نامَ عنْها كُلُّ أغيدَ غَفّالْ

وقال سراةُ القومِ إذْ قلْتُ خُطّتي أطيعوا أخاكُمْ إنّما القولُ ماقالْ[1]".

وذكر ابنُ رشيق مذهبَ الأخفش مجملاً ، وتفصيلُه في (القوافي) له ، حيثُ قال بعد إيراده ضابط جواز التَّقييد والإطلاق : " وقد يجوزُ في هذا القياس تقييدُ الطّويل إذا كان آخرُه (مفاعيلُنْ) ؛ لأنّه إذا قُيِّدَ جاءَ (مفاعيلْ) بين (مفاعيلُنْ) و(فعولُنْ) ، وقد جاء ، قالَ الشّاعرُ[2]: [الطويل]

كأنَّ عَتيقاً مِنْ مِهارةِ تَغْلِبٍ بأيدي الرِّجالِ الدّافنينَ ابْنَ عتّابْ

وقد فَرَّ حِصْنٌ هارباً وابْنُ عامرٍ ومَنْ كان يَرْجو أن يؤوبَ فما آبْ

فهذا جائزٌ ، وكان الخليلُ لا يجيزُه ، وأخبرني من سَمِعَ قصيدةَ امرئ القيس هذه من العرب مختلفةً ، قالوا : فإنّما هي على التَّقييد :[الطويل]

أَحَنْظَلَ لو حاميتُمُ وصَبَرْتُمُ لأثْنَيْتُ خيراً صادقاً ولأَرْضانْ

ثيابُ بني عوفٍ طَهارى نقيّةٌ وأوْجُهُهُمْ بيضُ المشاهِدِ غُرّانْ

ولا يُحْمَلُ هذا على (جُحْرُ ضبٍّ خَرِبٍ) [يريدُ : لا يجرُّ (غُرّان) على الجوار] ؛ لأنَّ ذلك ليس بقياسٍ ، والتّقييدُ في هذه القصيدة قياسٌ."[3]

---

(١) الفصوص ١٩٨/٥ (عن القوافي للمازني) ، والبيتان لم أعرف قائلَهما .

(٢) لم أعرفه ، وذكر ابنُ سيده البيتين في (المحكم ٢٢٧/٤) وقال: " هكذا روتْه الرواةُ بإسكان الباءِ ، ووزنُ (نَعتّابْ) و(فلاآبْ) =مفاعيلْ."

(٣) القوافي للأخفش ١٠٢ . وانظر : شرح مايقع فيه التّصحيف٢٥١ ، الكافي في العروض والقوافي ٢٥ ، القوافي للتنوخي ١٥٠ - ١٥٢.

ذلك ، وحديثُ المسألة على النّحو الآتي :

أولاً : يرى الخليلُ أنَّ هذا الشّعر كلَّه من الضّرب الأول (مفاعيلن) ، وأنَّه مطلقٌ مُقْوًى ، ولم يُجز تقييدَه لئلا يزادَ على أضْرُبِ الطويل الثلاثةِ ضربٌ رابعٌ[1].

قلتُ: في الشِّعر المتقدِّم -إذا أُطلق- إقواءٌ بالفتح والكسر ما عدا أبياتَ امرئ القيس، وقد نصَّ الجمهورُ على أنَّ الإقواءَ يكونُ بالضَّمِّ والكسر ، ولا يكونُ بالفتح[2] ، ونقلَ مثلَه المعريُّ عن الخليل حيثُ قال: "والإصْرافُ : إقواءٌ بالنَّصب، ذكره المفضَّلُ بنُ محمّدٍ الضَّبيّ الكوفيُّ ، ولم يعرفْ البغداديون الإصرافَ[3]، والخليلُ وأصحابُه لا يجيزون الإقواءَ بالنَّصب[4]، وقد جاء في أشعار العرب" وذكر شاهدَه[5].

وقال تلميذُه التَّنوخيُّ: " ولا يكادون يأتونَ إقواءً بالنَّصب ، فإذا وُجد هذا فالأجودُ تسكينُه" ، ونقلَ عن المبرد (ت٢٨٥هـ) إنشادَ أبياتٍ لزياد الأعجم فيهنَّ إقواءٌ بالحركات الثّلاث، ثمَّ قال: "وهذا شاذٌّ"[6].

---

(١) انظر : الجامع ٢٦٦ ، شرح ما يقع فيه التصحيف ٢٥٠- ٢٥١ ، الكافي في العروض والقوافي ٢٥ ، العيون الغامزة ١٤٦.

(٢) القوافي للأخفش ٤٦ ، الشعر والشعراء ٩٥/١ ، الجامع ٢٨٣ ، الموشح ٤ ، ٩ ، ١٠ ، ١٣ ، الشافي ٧٩ .

(٣) لعلّه يريد : لم يعرفوا المصطلحَ ، ورأيتُ ثعلباً يذكر الإقواء في (قواعد الشعر ٤٦) ، ويستشهد له بأبياتٍ فيهن الحركات الثلاث ، ولم يذكر الإصراف. والكلامُ على مصطلح (الإصراف) بهذا المدلول في القوافي للإربلي ١٥٩- ١٦٠ ، الوافي بمعرفة القوافي ١٥٠- ١٥٣. ونقل ابنُ رشيق في (العمدة ٢٦٧/١) عن شيخه القزاز إطلاق (الإصراف) على اختلاف حرف الروي . وانظر : الشافي ١٠١.

(٤) انظر : الموشح ١٣.

(٥) سقط الزّند وضوءه ٥٢٨. وانظر: الكافي في العروض والقوافي ١٦٠- ١٦١ ، القوافي للإربلي ١٦٠- ١٦٣. الوافي بمعرفة القوافي ١٥٠- ١٥١

(٦) القوافي للتنوخي ١٦٤- ١٦٥ .

وجماعُ القولِ أنَّ الخليلَ -رحمه الله- إمّا أن يُطلق ذلك الشِّعر ؛ فيكونَ إقواءٌ بالفتح، وإمّا أن يُقيِّده ؛ فيكونَ للطّويل ضربٌ رابعٌ على (مفاعيلْ) المقصور. وكلا الأمرين منقولٌ عنه عَدَمُ جوازهما.

ثانياً: أجاز سيبويه والأخفش والجرميُّ والمازنيُّ تقييدَ الشِّعر المتقدِّم، ورووه.

ومذهبُهم ظاهرُ قولِ أبي زيد(ت٢١٥هـ) عمّا أنشده: "والشِّعْرُ مقيَّدٌ"، وظاهرُ ما نُقل عن الفراء من روايةِ أبياتٍ امرئ القيس مقيَّدةٌ[1]، ورجَّح قولَهم أبو أحمد العسكريُّ[2].

وينبني على مذهبهم شيئان ذكرهما الأخفشُ في نصِّه المتقدَّم:

أحدُهما: زيادةُ ضربٍ رابع مقصور (مفاعيلْ) على أضْرب الطويل، ويلزمُه الرِّدْفُ على قول الجمهور ؛ لأنَّ المحذوفَ منه زنةُ متحرِّكٍ: نونُ (مفاعيلُنْ) وحركةُ لامها. وكلُّ الشِّعر الذي أنشدوه في هذه المسألةِ مردفٌ.

والآخر: زيادة موضعٍ رابعٍ على مواضع ما يجوز إطلاقُه وتقييدُه ؛ هو الضَّرب الأوّلُ من الطويل(مفاعيلُنْ) والضَّربُ المستدرك (مفاعيلْ) المقصور.

ثالثاً: وافقَهم على زيادة الضرب الرابع المقصور أبو الحسن العروضي، ولكنَّه رآه نادراً، يُضطر إليه الشاعر فِراراً من الإقواء[3].

وكلُّ ما أنشدوه على هذا الضّرب وفاق ما قال.

رابعاً: ذكر الدَّماميني رأيَ الخليلِ ورأيَ مخالفيه، ثم قال: "وإن ثبتتْ فيه[يعني شعر امرئ القيس المتقدِّم] روايةٌ بتحريك الرويِّ فالقولُ ما قاله الخليل،

---

(١) انظر: الكافي في العروض والقوافي ٢٥.

(٢) شرح مايقع فيه التصحيف ٢٥١.

(٣) الجامع ٢٦٥.

ولا يضرُّ حينئذٍ وجودُ روايةٍ بتسكين الرويِّ من طريقٍ آخَرَ ؛ لأنَّه يُحمل حينئذ على أنَّه تقييدُ إنشادٍ، وليس هو التقييدَ الذي تختلفُ به الضّروب"[1].

يريد : يُحمل التَّقييدُ على الوجه الثالث من أوجه العرب الثلاثةِ في إنشاد أشعارها إذا لم يريدوا الترنُّمَ والغناء ، وهو إجراء القوافي مُجراها لو كانت في غير الشِّعر ، والوقوفِ عليها بحذف حركة آخرها[2].وذلك من سَننهم ، ولا يرونَه مغيِّرًا وزنَ الشِّعر، ولا ناقلاً له من الإطلاق إلى التَّقييد ؛ لعلمهم أنَّ المحذوفَ من أصل بنائه[3].

وقد ذهبَ مذهباً ؛ لولا أنّ الذين حملوه على التَّقييد ، وزادوا به ضرباً رابعاً على أضْرُب الطّويل =هم الذين نقلوا ذلك الوجه من الإنشاد عن العرب، فلم يكن ليعزبَ عنهم الحملُ عليه لو احتُمِلَ .

المسألة الثامنة :

(اختلافُ حرفِ الرَّويِّ) :

اتَّفقَ العلماءُ على أنَّ اختلافَ الرويِّ عيبٌ في القافية ، واختلف المتقدِّمون منهم في مصطلحه ؛ فمنهم من سمّاه إكفاءً ،ومنهم من سمّاه إقواءً، ومنهم من سمّاه إجازةً ، ومنهم من سمّاه إجارة[4].

---

(١) العيون الغامزة ١٤٦.

(٢) عزا الأخفش هذا الوجه إلى بعض قيس . انظر : القوافي ١٢٣.

(٣) انظر : الكتاب ٢٠٨/٤ ، القوافي للأخفش ١٢١ ، ١٢٢ ، الفصوص ١٨٢/٥ (عن المازني)

(٤) انظر : القوافي للأخفش ٤٨ ، الغريب المصنَّف ٦٩٩ ، الشعر والشعراء ٩٧/١ ، الجامع ٢٨٤ ، الموشح ١٣ ، القوافي للتنوخي ١٧٤ ، ١٩٠ ، العمدة ٢٦٣/١- ٢٦٧ ، الشافي ٨٧- ٨٨ ، الفصول ٨٥- ٨٦ ، القوافي للإربلي ١٦٣.

وذكر سيبويه في (الكتاب) الإقواءَ مُريداً به اختلافَ حركة الرويِّ[1]، فرجح بالمفهوم أنَّه لايُطْلِقُه على اختلافِ حرفِ الرَّويِّ.

واتَّفقوا -أيضاً- على وقوعه بالحروف المتقاربة، وخصَّ التِّبريزيُّ(ت٥٠٢هـ) وبعضُ المتأخرين هذا الوجهَ بمصطلح الإكفاء[2]، ولم يذكر الخليلُ والجرميُّ -فيما نُقل عنهما- والمازنيُّ وابنُ قتيبة (ت٢٧٦هـ) وابنُ جنيّ وابنُ الدَّهان وحازم القرطاجنّي (ت٦٨٤هـ) =غيرَ هذا الوجه[3].

فأما وقوعُه بالحروف المتباعدة -وخصَّه التِّبريزيُّ وبعضُ المتأخرين بمصطلح الإجازة[4]- ففيه بحثٌ أوّلُه حديثٌ عن رأي سيبويه على النحو الآتي:

نقل ابنُ خلفٍ قولَ الأخفش في كتاب (القوافي): "وسمعتُ الباءَ مع اللام والميم مع الرّاء[5]، كلُّ هذا في قصيدةٍ واحدةٍ، قال الشّاعر[6]: [الطويل]

ألا قدْ أرى إنْ لم تَكُنْ أمُّ مالكٍ بِمِلْكِ يدي أنَّ البقاءَ قليلُ

وقال فيها:

رأى من رفيقَيهِ جفاءً وبَيْعُه[7] إذا قام يبتاعُ القلاصَ ذَميمُ

---

(١) الكتاب ٤/٢١٥.

(٢) انظر: الكافي في العروض والقوافي ١٦٧، القوافي للإربلي ١٨٠، الوافي بمعرفة القوافي ٢١٥.

(٣) انظر: الشعر والشعراء ١/٩٧، الموشح ١٠، ١٣، مختصر القوافي ٣٠. الفصوص ٥/١٧٦(عن المازني)، الفصول ٨٧، منهاج البلغاء٢٧٢.

(٤) انظر: الكافي في العروض والقوافي ١٦٧، القوافي للإربلي ١٨٠، الوافي بمعرفة القوافي ٢١٥.

(٥) في (لباب الألباب): "والراء".

(٦) تُعزى الأبيات إلى العجير السلولي والمخلب الهلالي، وذكر البغدادي أن المخلب هو السابق. انظر: الخزانة ٥/٢٦٠- ٢٦٢. وسيأتي مزيدُ تحقيق.

(٧) في (لباب الألباب): "وغِلْظَةٌ".

خليليَّ حُلاّ[1] واتْرُكا الرَّحْلَ إنَّني بِمَهْلكةٍ والعاقباتُ تدورُ[2]

فَبَيناهُ يَشْري رَحْلَه قال قائلٌ لِمَنْ جَمَلٌ رِخْوُ المِلاطِ نجيبُ

وهذه القصيدةُ كلُّها على اللامِ، والذي أنشدها عربيٌّ فصيحٌ لا يحتشمُ من إنشاده

كذا ، ونهيناه[3] غيرَ مرَّةٍ ؛ فلم يستنكر ما يجيءُ به."[4]

نقل ابنُ خلفٍ ذا القولَ ، ثمَّ قال : "وقال أبو الفتح : هكذا أنشد أبو الحسن ، وهو بعيدٌ ؛ لأنَّ حكمَ الحروفِ المختلفةِ في الرَّويِّ أن يتقاربَ مخرجُها ؛ كما أنشد سيبويه في كتاب (القوافي) : [الرجز]

قُبِّحتِ من سالفةٍ ومِنْ صُدُغْ كأنَّها كُشْيةُ ضَبٍّ في صُقُعْ[5]

فجمع بين العين والغين لقربِ مخرجهما ، وأنشد أيضاً : [السريع]

بناتُ وطّاءٍ على خَدِّ اللَّيْلْ لا يشْتَكين عَمَلاً ما أنْقَيْنْ

مادام مُخٌّ في سُلامى أو عَيْنْ[6]

وهذا كثيرٌ جدّاً . والذي وُجِدَ في شعر العُجير السَّلوليِّ : [الطويل]

فباتَتْ همومُ الصَّدْرِ شتّى يَعُدْنَهُ كما عِيْدَ شِلْوٌ بالعَراءِ قتيلُ

فَبَيناهُ يَشْري رَحْلَه قال قائلٌ لِمَنْ جَمَلٌ رِخْوُ المِلاطِ طويلُ

محلًّى بأطْواقٍ عتاقٍ كأنَّها بقايا لُجَينٍ جَرْسُهُنَّ صليلُ"[7]

---

(١) في (لباب الألباب) : "سيرا" .

(٢) هذا البيت في (لباب الألباب) قبل البيت السابق .

(٣) في (لباب الألباب) : "ونبّهناه".

(٤) القوافي للأخفش ٥١- ٥٢.

(٥) تقدّم ذكرهما .

(٦) تقدم ذكرها .

(٧) لباب الألباب ١٣ أ- ١٤ ب . وانظر : الخزانة ٥/٢٦٠.

كذا نقلَ ابنُ خلفٍ ، ويُلحظ فيما نقلَه أنَّ ابنَ جنّي قال قولتَه تعليقاً على كلام الأخفش في (القوافي) ، وهذا يُرجِّح أنَّ القولةَ في كتابه المفقود – فيما أعلم- (المعرب في شرح كتاب القوافي للأخفش)[1].

واستشهادُه في تعليقه بأبياتٍ أنشدها سيبويه في كتاب (القوافي) = يُرجِّح بالمفهوم أنَّ سيبويه لم يذكر اختلافَ حرف الرويِّ إلا بالحروف المتقاربة ، ويُرجِّحُه – أيضاً- أنَّ المازنيَّ- وهو صادرٌ عن سيبويه – استشهد للمسألة بما نقلَه ابنُ جنّي ، وقال: "فهذا يكونُ من العرب على الغلط [يريد: التوهُّم] ، كما قالوا: هذا جُحْرُ ضبٍّ خربٍ ...، كأنَّهم غَلِطوا ههنا ؛ لأن العينَ قريبةُ المخرج من الغين ، وكذلك الدّالُ مع الطّاءِ ؛ لأنها قد تُدغَمُ كلُّ واحدةٍ في صاحبتها ؛ لقُرْبِها منها في المخرج ، وكذلك اللامُ والنون."[2]

ذلك ، والأبيات التي أنشدها الأخفش رواها – كما تقدم- وفق ما سَمِعها من أعرابيٍّ فصيحٍ ، ونصَّ على أنَّ القصيدةَ كلَّها باللام ، وقال بعدُ : "وهذا أقبحُ ما جاءَ لبُعْدِ مخارجها ، فأمّا الميمُ والنونُ واللّامُ فكثيرٌ"[3]

وللعلماء – رحمهم الله- كلامٌ عليها ، إجمالُه على النحو الآتي :

قال الصَّغانيُّ (ت٦٥٠هـ) : " قال العُجيرُ السَّلوليُّ ، ويُروى للمِخْلَبِ[4] الهلاليِّ، وهو موجودٌ في أشعارهما : [الطويل]

---

(١) كذا سمّاه ابنُ جني في : التنبيه ١٤٦ ، وراجع مقالة الأستاذ النفاخ عن هذا الشرح في : القوافي للأخفش (التمهيد) ٥ .

(٢) الفصوص ٥/١٧٤- ١٧٦ (عن المازني) .

(٣) القوافي للأخفش ٥٣ . وانظر : الجامع ٢٦٨ ، الوافي بمعرفة القوافي ١٦٥ .

(٤) كذا ضبطه الصغاني ، وفي (الخزانة ٥/٢٦٤) : "المُخَلَّب" مضبوطاً بالعبارة ، وفي (فرحة الأديب ٧٩) : "المخلّب".

فَبْيناهُ يَشْري رَحْلَه قال قائلٌ لِمَنْ جَمَلٌ رِخْوُ المِلاطِ ذَلولُ

والقطعةُ لاميّةٌ ، ووقع في (كتاب سيبويه) : (نجيبُ)[1] ، وتبعه النّحاةُ على التّحريف ، وهي قطعةٌ غرّاءُ ."[2]

كذا قال ، والذي ذكره الرمانيُّ (ت ٣٨٤هـ) في (شرح الكتاب) وشُرّاحُ أبيات سيبويه – فيما وقفت عليه- أنَّ البيت ممّا زاده الأخفش على (الكتاب) ، وهذه نصوصُهم :

قال الرماني : "وكذلك قولُه : (فبيناهُ يَشْري رَحْلَه) فيما أنشده الأخفش ، يريد : فبَينا هُوَ"[3]

وقال ابنُ السيرافي (ت٣٨٥هـ) في صدر كلامه على الشاهد : "وأنشد أبو الحسن الأخفش في باب ضرورة الشعر : قال العُجَير السّلوليُّ ..." ، وأنشد الأبياتَ باللام ، ثم قال في آخره : "وقد أنشده أبو الحسن (رِخْوُ المِلاط نجيبُ) بالباءِ ، وأنشد أيضاً بيتاً منها بالميم ...، وجميعُ الأبيات في القصيدة باللام."[4]

وتعقّبه الأسود الغندجاني (ت ٤٣٦هـ) ، فعزا الأبيات إلى المخلب الهلاليِّ ، وأنشد الأبياتَ باللام.[5]

وقال الأعلم : " ومما أنشده الأخفشُ في الباب قولُ العُجير السّلوليِّ..." ، وذكر البيت بالبا .[6]

---

(١) لم يرد البيت في طبعتي (بولاق) و (هارون) ، وأنشده السيرافي مرتين ، إحداهما عن ابن السراج ، ولم يذكر أنّه من شواهد سيبويه . مايحتمل الشعر ٥١ ، ١٣٠

(٢) العباب ٢٠٢ (حرف الطاء) .

(٣) شرح الكتاب اللرماني ١/١٢ أ .

(٤) شرح أبيات سيبويه ١/٣٣١- ٣٣٥.

(٥) فرحة الأديب ٧٨- ٧٩.

(٦) تحصيل عين الذهب ١/١٣ - ١٤ .

وقال ابنُ خلفٍ أول كلامه على الشاهد: "قال أبو الحسن الأخفش : سمعتُ من العرب قولَ العجير السلولي..." ثم قال : "وهذا البيتُ يقعُ في أكثر النُّسخ صدرُه لا غيرُ، وقد أنشده أبو الحسن الأخفش (رِخْو المِلاطِ نجيبُ)."[1]

وقال عفيفُ الدين الكوفيُّ(ت حوالي ٦٩٦هـ): "وأنشد الأخفشُ في باب الضَّرورة"، وذكر الأبياتَ باللام.[2]

فهؤلاء –كما ترى- مجمعون على أنَّ سيبويه لم يُنشد البيتَ .

والتَّحريفُ الذي ذكره الصَّغانيُّ – رحمه الله- مرَّ من كلام الأخفش ماينقضُه.

ذلك ، وليست هذه الأبياتُ فريدةً في الباب ؛ إذ أنشد ابنُ الأعرابي(ت٢٣١هـ): [الرجز]

تَحْسَبُ بالدَّوِّ الغزالَ الدّارِجا حمارَ وَحْشٍ يَنْعَبُ المناعِبا

والثَّعْلَبَ المطْرودَ قَرْماً هايجا[3]

فجمع بين الباءِ والجيم ، وهما متباعدان ؛من أجل ذلك يرجح قولُ المعريِّ: "وأكْثَرُ ما يقعُ ذلك في الحروف المتقاربة"[4]

وأُنبِّه على أنَّ التِّبريزيَّ استشهد للمسألة بقول الراجز : [الرجز]

إنَّ بني الأبْـرَدِ أخوالُ أبي وإنَّ عنْدي إنْ ركبتُ مِسْحَلي

سَمَّ ذراريحَ رطابٍ وخَشي[5]

---

(١) لباب الألباب ١٣ ب- ١٤ أ.

(٢) شرح أبيات سيبويه والمفصل ١٥٩ب.

(٣) لم أعرف قائلها ، وانظر: الوافي بمعرفة القوافي ١٦١.

(٤) الفصول والغايات ٣٦ .

(٥) لم أعرف قائلها وانظر: الكافي في العروض والقوافي ١٦٧ ، رياضة الأبيّ ٤٨٥ .والثاني والثالث أنشدهما القالي في :الأمالي ١١١/٢.

ولها وجهٌ –فيما أرى- يخرجُها من المسألة ؛ إذ يجوز أن تكون الياء رويّاً ؛ على منهاج قول الأخفش : "وأمّا ياءُ الإضافة ، نحو (كتابي) و(مالي) وأشباه ذلك إذا كانت الياءُ ساكنةً =فقد يجوزُ أن تكونَ رويّاً ، وهو قليلٌ ؛ شبَّهوها بياء الأصل وياءِ (اضْربي) إذ لزمتْ ما قبلَها حتّى لا يُقْدرُ على فصلها منه ؛ قال الشاعر[1] : [الرجز]

إنّي امْرُؤٌ أحْمي ذِمارَ إخْوَتي إذا رأوا كريهةً يَرْمونَ بي

رَمْيَك بالدَّلْوَيْنِ في قَعْرِ الرُّكي

جعل الياءَ رويّاً ، وهذا قليلٌ..."[2]

٤- أثرُ سيبويه في كتاب (القوافي) للمازنيِّ :

من نوادر ما نقله صاعدٌ الرَّبعيُّ في (الفصوص) كتابٌ في القوافي ، قال موطّئاً له : "وممّا يتّصلُ بما تقدَّمَ من معاني الشّعر علمُ القوافي ، وقد صُنِّفَ فيه غيرُ كتابٍ ، غير أنّي وجدتُ بخطِّ المبرّد من هذا الفنِّ كتاباً نَقَله عن خطِّ المازنيِّ ، وفيه من أسرار علم القوافي ما لم يتضمَّنْه كتابٌ على وجهه..."[3] ، ثمَّ نقل الكتاب بزَوْبَره[4].

ولم أرَ في هذه التَّوطئة نصّاً على صاحب الكتاب ، وخطر لي في النَّظرة الأولى أنَّه يُشبه أن يكون كتابَ (القوافي) المعزوَّ إلى سيبويه ؛ لما يأتي :

---

(١) هو سعد بن المنتخر البارقي . انظر : اللسان ٦/٢١٧ (مرجس) . وراجع ماكتبه الأستاذ النفاخ في : القوافي للأخفش ٨٣ ح ١

(٢) القوافي للأخفش ٨٢- ٨٣ ، وانظر : الجامع ٢٧٠ ، القوافي للتنوخي ١٠٣ .

(٣) الفصوص ٥/١٦٥ .

(٤) الفصوص ٥/١٦٥- ٢١٨.

أ- لمّا عرَضتُ عليه ما جمعتُه من النّصوص والشواهِد المأثورات عن سيبويه في القوافي=رأيتُ فيه ما يقربُ من أكثرها ، ولفظُ بعضِها يكادُ يوافقُ ما فيه ، وأمثلة ذلك مفصَّلةٌ في المسائل الآتية :

المسألة الأولى (الواو والياء المتحرِّكان أو المفتوح ما قَبلَهما في آخر البيت لا يكونان إلا رويّاً) .

المسألة الثانية (وقوع تاء التّأنيث الدّاخلة على الفعل الماضي رويّاً) .

المسألة الرابعة (جواز ترك الرِّدف فيما التقى في ضربه ساكنان أو تمّ بناؤه وحذف من آخر ضربه متحرِّكٌ أو زنته) .

المسألة السّادسة (ما يجوزُ إطلاقُه وتقييده في المتقارب) .

المسألة السابعة (جواز الإطلاق والتقييد في الطويل).

المسألة الثامنة (اختلاف حرف الرويّ) .

ب- رأيتُ فيما نقله صاعدٌ باباً عنوانُه (بابُ تفسيرِ القوافي في الإنشادِ واختلافِ العرب في ذلك)[1] ، وبادٍ فيه تأثير حديثِ سيبويه وشواهده في باب (وجوه القوافي في الإنشاد) من (الكتاب)[2].

كان ذلك عند النَّظرة الأولى ، ثم قرأتُ الكتابَ قراءة متأنٍّ ، فتيَقّنْتُ أنَّ الكتابَ للمازنيِّ ، وأنَّ كلَّ أولئك من بابِ التّأثُّر ؛ لما يأتي :

أ- لصاحب الكتابِ رأيٌ في التَّعويض بالرِّدف يخالفُ ما نُقِل عن كتاب (القوافي) لسيبويه وما قاله في (الكتاب) . والكلامُ عليه مفصَّلٌ في المسألتين : الرابعة والخامسة.

---

(١) الفصوص ٥/١٨٠ .

(٢) الكتاب ٤/٢٠٤ .

ب- قال صاحبُ الكتاب : "وقد جاءتْ أبنيةٌ كثيرةٌ ممّا هو على غيرِ أبنيةِ ما ذكر الخليلُ ، قد ذكرتُها في كتاب (العروض)."[1]

وللمازنيِّ كتابٌ في العروض[2] ، ولم يُذكر لسيبويه مثْلُه .

ج- قال صاحبُ الكتاب : "أخْبرنا أبو عبيدة أن رؤبةَ كان ينشد (مَرْضى) [يريد بإمالة الألف] وزعم أبو عبيدة أنَّ العربَ تقول (حُبْلى) [يعني : بإمالة الألف] مع (قفا) في أشعارها"[3].

والمازنيُّ آخذٌ عن أبي عبيدة (ت٢١٠هـ)[4]، وسيبويه قرينُ أبي عبيدة ؛ وكلاهما من أصحاب الخليل ، فيبعُدُ أن ينقلَ عنه ويسمّيه ، وإن كان نقلُه عنه غيرَ ممتنعٍ في حكم النّظر ، ورأيتُ في (الكتاب) ما يُشبه أن يكون من ذلك ؛ إذ نقل سيبويه في باب (إذن) ما سَمِعه من الخليل ، وهو أنَّ (إذن) تعمل في المضارع النَّصبَ ، ثم قال : "وقد ذكر لي بعضُهم أنَّ الخليلَ قال : (أنْ) مضمرةٌ بعد (إذنْ)."[5] ، ولم أقف على أحدٍ روى هذا الرأيَ عن الخليل إلا أبي عبيدة ؛ إذ يقولُ السيرافي : "وروى أبو عبيدة عن الخليل أنَّه قال : لا ينتصبُ شيءٌ من الأفعال المضارعة إلا بـ(أنْ) مضمرةً أو مظهرةً ، في : كي ، وإذنْ ، ولَنْ[6] ، وغيرِ ذلك"[7].

---

(١) الفصوص ٥/٢٠٧ .

(٢) انظر : الفهرست ٦٣ .

(٣) الفصوص ٥/٢٠٢ .

(٤) انظر : البلغة ٧١ .

(٥) الكتاب ٣/١٦.

(٦) على هذه الرواية تكون (أن) مضمرةً بعد (كي) و(إذن) ، ومظهرة في (لن) ؛ إذ هي في رأي الخليل مركّبةٌ من (لا) و (أنْ) ، وحذفوا منها لكثرتها في كلامهم . انظر الكتاب ٣/٥ .

(٧) شرح السيرافي ١/٨٤ (مطبوع) .

د- جاء في آخر هذا الكتاب : "آخِرُ كتابِ سَهْكَلٍ"[1] ، وتلاه كلامٌ غيرُ طويلٍ من كتاب أبي جعفر أحمدَ بن فوذك (؟) ، ثم ختم صاعدٌ النَّقْلَ بقوله: "هذا ما نقلتُه من خطِّ المبرّد ، وكتبه هو من خطِّ المازنيِّ ، وكان يُلَقَّبُ بسهكل ، ويُلَقَّبُ المبرّدُ حابان ، وثعلبٌ عَوْهَم"[2].

وهذا نصٌّ في أن الكتابَ للمازنيِّ – رحمه اللهُ- وهو حقيقٌ على أن يُدرسَ ، ويوضعَ موضعَه مع أوائل المصنَّفات في علم القوافي .

٥- الخاتمة :

من ثمار هذه الدراسة ما يأتي :

أ- رجح لديَّ أنَّ مصطلح (القافية) عند سيبويه يحتمل مدلولين نُقِلا عن الخليل :

أحدهما : أنَّ القافية من آخر حرفٍ في البيت إلى أوّل ساكنٍ يليه مع المتحرِّك الذي قبل السّاكن .

والآخر : أنّها من آخر حرفٍ في البيت إلى أوّل ساكنٍ يليه مع الحركة التي قبل السّاكن .

ب- جمعتُ ما أُثر عن سيبويه في القوافي ، وتتبَّعتُ ذكْرَ كتاب (القوافي) المنسوب إليه في المصادر ؛ فتبدَّتْ لي صحةُ نسبتِهِ إليه .

كما رجح عندي أن ذِكْر ابن جني للكتاب وصدورَه عنه = كانا في كتابه المفقود (المعرب في شرح كتاب القوافي للأخفش) .

ج- رأيتُ حَمْلَ نصِّ سيبويه في (الكتاب) على لزوم الرِّدف فيما تم بناؤه

---

(١) الفصوص ٥/٢١٨ .

(٢)الفصوص ٥/٢٢١ .

وحذف من آخر ضربه متحرِّكٌ أو زنتُه = على أنَّه لم يعتدَّ بالقليل ، وبنيتُ الحَمْلَ على ما ذكره الفارسيُّ والمعريُّ من منهاجه في (الكتاب) .

ولم أره مناقضاً ما نقل عن كتابه (القوافي) من جواز ترك الرِّدف.

د- رجح لديَّ أنَّ ما عزاه القاضي التَّنوخيُّ إلى سيبويه من منع فتح ما قبل الواو والياء في الرِّدف مطلقاً = فيه نظرٌ .

هـ - رجح لديَّ – أيضاً- أنَّ ما عزاه ابنُ رشيق إلى سيبويه من زيادة موضعٍ في المتقارب على مواضع جواز الإطلاق والتَّقييد = فيه نظرٌ .

و- من أبرز آراء سيبويه الواردة في الدراسة = جوازُ زيادة ضربٍ رابع على أضرب الطويل ، يكون على (مفاعيلْ) المقصور ، وبه تزيدُ مواضع جواز الإطلاق والتَّقييد موضعاً رابعاً .

ز- ظهر لي أثرُ سيبويه في كتاب (القوافي) للمازنيِّ = جليّاً ، وفصَّلتُه حيثُ دراسةُ المسائل.

تلك الثِّمارُ مجملةً . أسألُ اللهَ – عزَّ وجلَّ- أن أكون بها قد بلغتُ ما قصدتُ إليه ، وعلى ربّي – جلَّ وعلا- أتوكَّلُ ، هو حسبي ونعم الوكيلُ .

* * *

ثبتُ المصادر:

- **إتحاف ذوي الاستحقاق ببعض مراد المرادي وزوائد أبي إسحاق** ، لابن غازي المكناسي (ت٩١٩هـ) ، تحقيق حسين بركات ، مكتبة الرشد ، الرياض ، ط١ ، ١٤٢٠هـ=١٩٩٩م.
- **الأغاني** ، لأبي الفرج الأصفهاني (ت٣٥٦هـ) ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٩٢م.
- **الأصمعيات** ، اختيار الأصمعيّ (ت٢١٦هـ) ، تحقيق أحمد شاكر وعبدالسلام هارون ، دار المعارف ، القاهرة ، ط٥ .
- **الأمالي** ، لأبي علي القالي (ت٣٥٦هـ) ، دار الكتب العلمية ، بيروت . (مصورة عن طبعة دار الكتب المصرية) .
- **البارع في علم العروض** ، لابن القطاع(ت٥١٥هـ) ، تحقيق الدكتور أحمد عبدالدايم ، المكتبة الفيصلية ، مكة المكرمة ، ١٤٠٥هـ = ١٩٨٥م .
- **البلغة في تراجم أئمة النحو واللُّغة** ، للفيروز ابادي (ت٨١٧هـ) ، تحقيق محمد المصري ، مركز المخطوطات ، الكويت ، ط١ ، ١٤٠٧هـ = ١٩٨٧م .
- **البيان والتبيين** ، للجاحظ (ت ٢٥٥هـ) ، تحقيق عبدالسلام هارون ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ١٩٧٥ .
- **تحصيل الذهب** ، للأعلم الشّنتمري (ت٤٧٦هـ) ، مطبوع مع (كتاب سيبويه) ، بولاق ، ١٣١٦هـ .
- **التّعليقة على كتاب سيبويه** ، لأبي علي الفارسيّ (ت٣٧٧هـ) تحقيق الدكتور عوض القوزي . مطابع الحسني ، الرياض .
- **التكملة** ، لأبي عليّ الفارسيّ (٣٧٧هـ) ، تحقيق الدكتور كاظم بحر المرجان ، جامعة بغداد ، ١٤٠١هـ = ١٩٨١م .
- **تلقيب القوافي وتلقيب حركاتها** ، لابن كيسان (ت٢٩٩هـ) ، تحقيق الدكتور إبراهيم

السامرائي، مع (رسائل ونصوص في اللغة والأدب والتّاريخ) ، مكتبة المنار ، الأردن، ط١ ، ١٤٠٨هـ = ١٩٨٨م .

- **التنبيه على شرح مشكلات الحماسة** ، لابن جني (ت٣٩٢هـ) ، تحقيق الدكتور حسن هنداوي ، وزارة الأوقاف ، الكويت ، ط١ ، ١٤٣٠هـ = ٢٠٠٩م .
- **الجامع في العروض والقوافي** ، لأبي الحسن العروضي (ت٣٤٢هـ) ، تحقيق الدكتور زهير غازي زاهد ، وهلال ناجي ، دار الجيل ، بيروت ، ط١ ، ١٤١٦هـ = ١٩٩٦م.
- **جمهرة أشعار العرب** ، لأبي زيد القرشي (ت أوائل القرن الرابع) ، تحقيق الدكتور محمد علي الهاشمي ، دار القلم ، دمشق ، ط٢ ، ١٤٠٦هـ = ١٩٨٦م.
- **حدائق الآداب** ، لابن شاهمردان الأبهري (من علماء القرن السابع)، تحقيق الدكتور محمد السديس ، الرياض ، ط٢ ، ١٤١٦هـ=١٩٩٥م .
- **الحجة في علل القراءات السبع** ، لأبي علي الفارسي (ت٣٧٧هـ) ، تحقيق علي النجدي ناصف، والدكتور عبدالحليم النجار ، والدكتور عبدالفتاح شلبي ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٤٠٣هـ = ١٩٨٧م .
- **حماسة أبي تمام** ، تحقيق الدكتور عبدالمنعم أحمد صالح ، دار الشؤون الثقافية ، بغداد، ١٩٨٣م .
- **الخزانة** ، لعبدالقادر البغدادي (ت١٠٩٣هـ) ، تحقيق عبدالسلام هارون ، مكتبة الخانجي، القاهرة ، ط٢ ، ١٤٠٩هـ = ١٩٨٩م .
- **الخصائص** ، لابن جنّي (ت٣٩٢هـ) ، تحقيق محمد علي النجار ، دار الكتاب العربي، بيروت .
- **ديوان أبي الأسود الدؤلي** ، صنعة أبي سعيد السُّكّري (ت ٢٧٥هـ) ، تحقيق محمد حسن آل ياسين ، دار ومكتبة الهلال ، بيروت ، ط٢ ، ١٤١٨هـ = ١٩٩٨م .
- **ديوان أبي نواس** ، الشركة العالمية للكتاب ، بيروت ، ١٩٨٧م .
- **ديوان امرئ القيس تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم** ، دار المعارف ، القاهرة ، ط٥ .
- **ديوان امرئ القيس بشرح أبي سعيد السكري (ت ٢٧٥هـ)** ، تحقيق الدكتور أنور أبو

سويلم ، والدكتور محمد علي الشوابكة، مركز زايد ، العين ، ط ١ ، ١٤٢١هـ= ٢٠٠٠م.

- **ديوان الخطيئة** ، تحقيق الدكتور نعمان طه ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ط ١ ، ١٤٠٧هـ=١٩٨٧م .
- **ديوان الخنساء** ، بشرح ثعلب (ت٢٩١هـ) ، تحقيق الدكتور أنور أبو سويلم ، دار عمار، عمّان، ط١ ، ١٤٠٩هـ = ١٩٨٨م .
- **ديوان الطِّرمّاح** ، تحقيق الدكتور عزة حسن ، دار الشرق العربي ، بيروت ، ط٢ ، ١٤١٤هـ = ١٩٩٤م .
- **ديوان العجاج** ، تحقيق الدكتور عبدالحفيظ السطلي ، مطبعة أطلس ، دمشق .
- **ديوان كثير** ، تحقيق الدكتور إحسان عباس ، دار الثقافة ، بيروت ، ١٣٩١هـ = ١٩٧١م.
- **ديوان كعب بن مالك** ، تحقيق الدكتور سامي العاني ، عالم الكتب ، بيروت ، ط٢ ، ١٤١٧هـ = ١٩٩٧م .
- **ديوان ابن مقبل** ، تحقيق الدكتور عزة حسن، دار الشرق العربي، بيروت ، ١٤١٦هـ=١٩٩٥م .
- **رسالة الصاهل والشاحج** ، للمعري (ت٤٤٩هـ) تحقيق الدكتورة عائشة عبدالرحمن، دار المعارف ، القاهرة ، ط ٢ ، ١٤٠٤هـ = ١٩٨٤م .
- **رسالة الغفران** ، للمعري (ت٤٤٩هـ) ، تحقيق الدكتورة عائشة عبدالرحمن ، دار المعارف، القاهرة ، ط ٩ ، ١٩٩٣م .
- **رسالة الملائكة** ، للمعري (ت٤٤٩هـ) ، تحقيق محمد سليم الجندي ، دار صادر ، بيروت، ١٤١٢هـ = ١٩٩٢م .
- **رياضة الأبيّ في قصيدة الخزرجيّ** ، لأبي القاسم الغرناطي (ت ٧٦٠هـ أو ٧٦١هـ) ، تحقيق حسين العروي ، نادي المدينة المنورة الأدبي ، ط١ ، ١٤٢٠هـ=١٩٩٩م .
- **سر صناعة الإعراب** ، لابن جنّي (ت ٣٩٢هـ) ، تحقيق الدكتور حسن هنداوي ، دار القلم، دمشق ، ط ١، ١٤٠٥هـ = ١٩٨٥م .

- **سقط الزند وضوءه** ، للمعري (ت٤٤٩هـ) ، تحقيق الدكتور السعيد السيِّد عبادة ، معهد المخطوطات ، القاهرة ، ط ١ ، ١٤٢٤هـ = ٢٠٠٣م .
- **سيبويه والضرورة الشعرية** ، للدكتور إبراهيم حسن ، مطبعة حسان ، ط١ ، ١٤٠٣هـ =١٩٨٣م .
- **السيرافي النحوي في ضوء شرحه لكتاب سيبويه (وهو مجموعة من أبواب الصرف من الشرح)**، تحقيق الدكتور عبدالمنعم فائز، دار الفكر ، دمشق ، ط١ ، ١٤٠٣هـ=١٩٨٣م .
- **الشّافي في علم القوافي** ، لابن القطاع (ت٥١٥هـ) ، تحقيق الدكتور صالح العايد ، دار إشبيليا ، الرياض ، ط١ ، ١٤١٨هـ=١٩٩٨م .
- **شرح أبيات سيبويه والمفصل**، لعفيف الدين الكوفي (ت حوالي ٦٩٦هـ) مصورة مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى ، رقم (٢٠٢) .
- **شرح أشعار الهذليين** ، لأبي سعيد السُّكري (ت٢٧٥هـ) ، تحقيق عبدالستار فراج ، دار العروبة ، القاهرة .
- **شرح ديوان امرئ القيس** ، لأبي جعفر النحاس (ت٣٣٨هـ) ، تحقيق الدكتور عمر الفجاوي، وزارة الثقافة ، عمّان ، ٢٠٠٢م .
- **شرح شواهد المغني** ، للسيوطي (ت٩١١هـ) ، دار مكتبة الحياة ، بيروت .
- **شرح عيون كتاب سيبويه** ، لأبي نصر القرطبي (ت٤٠١هـ) ، تحقيق الدكتور عبدربه عبداللطيف ، مطبعة حسان ، القاهرة ، ط١ ، ١٤٠٤هـ=١٩٨٤م .
- **شرح كتاب سيبويه** ، للرماني (ت٣٨٤هـ) ، مصورة عن نسخة داماد إبراهيم .
- **شرح كتاب سيبويه للسيرافي (ت ٣٦٨هـ)** ، مصورة عن نسخة السليمانية .
- **شرح كتاب سيبويه (الجزء الأول)** ، للسيرافي (ت٣٦٨هـ) ، تحقيق الدكتور رمضان عبدالتواب والدكتور محمود فهمي حجازي والدكتور محمد هاشم عبدالدايم ، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٦م .
- **شرح ما يقع فيه التصحيف والتحريف**، لأبي أحمد العسكري(ت٣٨٢هـ)، تحقيق عبدالعزيز أحمد، مكتبة مصطفى البابي الحلبي، القاهرة ، ط١ ، ١٣٨٣هـ = ١٩٦٣م .

- **شرح المفصل** ، لابن يعيش (ت٦٤٣هـ) ، دار صادر ، بيروت .
- **شرح المفضليات** ، للقاسم الأنباري (ت٣٠٥هـ) ، تحقيق كارلوس يعقوب لايل ، مطبعة الآباء اليسوعيين ، بيروت ، ط١ ، ١٩٢٠م .
- **شعر زهير بن أبي سلمى بشرح ثعلب (ت٢٩١هـ)** ، تحقيق الدكتور فخر الدين قباوة ، دار الفكر ، دمشق ، ١٤١٧هـ = ١٩٩٦م .
- **شعر عبدالرحمن بن حسان** ، جمع الدكتور سامي العاني ، مطبعة المعارف ، بغداد ، ١٩٧١م.
- **شعر عمرو بن شأس الأسدي** ، صنعه الدكتور يحيى الجبوري ، مطبعة الآداب ، النجف ، ١٣٩٦هـ =١٩٧٦م .
- **الشعر والشعراء** ، لابن قتيبة (ت٢٧٦هـ) ، تحقيق أحمد شاكر ، دار المعارف ، القاهرة .
- **شفاء الغليل في علم الخليل** ، **للمحلّي** (ت٦٧٣هـ) ، تحقيق الدكتور شعبان صلاح ، دار الجيل ، بيروت ، ط١ ، ١٤١١هـ = ١٩٩١م .
- **طبقات النحويين واللغويين** ، **للزُّبيدي (ت٣٧٩هـ)** ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار المعارف ، القاهرة ، ط٢ ، ١٩٨٤م .
- **العباب الزاخر واللباب الفاخر (حرف الطاء)** ، للصغاني (٦٥٠هـ) ، تحقيق محمد حسن آل ياسين ، دار الرشيد ، بغداد ، ١٩٧٩م .
- **عبث الوليد** ، للمعري (ت٤٤٩هـ) ، تحقيق ناديا علي الدولة ، الشركة المتحدة للتوزيع ، بيروت .
- **العروض** ، للأخفش (ت٢١٥هـ) ، تحقيق الدكتور أحمد عبدالدايم ، المكتبة الفيصلية ، مكة المكرمة ، ١٤٠٥هـ =١٩٨٥م .
- **العروض** ، لابن جنّي (ت٣٩٢هـ) ، تحقيق الدكتور أحمد الهيب ، دار القلم ، الكويت ، ط ، ١٤٠٩هـ = ١٩٨٩م .
- **العروض** ، للربعي (ت٤٢٠هـ) ، تحقيق محمد أبو الفضل بدران ، جمعية المستشرقين الألمانية ، بيروت ، ط١ ، ٢٠٠٠م .

- **عروض الورقة** ، للجوهري (ت نحو ٣٩٨هـ) ، تحقيق محمد العلمي ، دار الثقافة ، الدار البيضاء ، ط١ ، ١٤٠٤هـ=١٩٨٤م .
- **العروض والقافية في كتاب سيبويه** ، للدكتور أحمد عبدالدايم ، ١٤١٠هـ =١٩٨٩م .
- **العقد الفريد** ، لابن عبدربه (ت٣٢٨هـ) ، تحقيق محمد سعيد العريان ، دار الفكر .
- **العمدة في صناعة الشعر ونقده** ، لابن رشيق (ت٤٥٦أو ٤٦٣هـ) ، تحقيق الدكتور النبوي شعلان ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ط١ ، ١٤٢٠هـ =٢٠٠٠م .
- **عيون الأخبار** ، لابن قتيبة (ت٢٧٦هـ) ، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والترجمة . (مصورة عن طبعة دار الكتب) .
- **العيون الغامزة على خبايا الرامزة** ، للدماميني (ت٨٢٧هـ) ، تحقيق الحساني حسن عبدالله ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ط٢ ، ١٤١٥هـ = ١٩٩٤م .
- **الغريب المصنف**، لأبي عبيد القاسم بن سلام (ت٢٢٤هـ)، تحقيق الدكتور محمد المختار المعيبد ، المجمع التونسي ، ودار سحنون ، تونس ، ط١ ، ١٤١٦هـ = ١٩٩٦م.
- **فرحة الأديب** ، للأسود الغندجاني (ت ٤٣٦هـ) ، تحقيق الدكتور محمد علي سلطاني ، دار قتيبة ، دمشق ، ١٤٠١هـ = ١٩٨١م .
- **الفصوص** ، لصاعد الربعي (ت٤١٠هـ) ، تحقيق عبدالوهاب التّازي ، وزارة الأوقاف ، المغرب ، ١٤١٣هـ = ١٩٩٣م .
- **الفصول في القوافي** ، لابن الدّهّان (ت٥٦٩هـ) ، تحقيق الدكتور صالح العايد ، دار إشبيليا ، الرياض ، ط١ ، ١٤١٨هـ=١٩٩٨م .
- **الفصول والغايات** ، للمعري (ت٤٤٩هـ) ، ضبطه محمود حسن زناتي ، دار الآفاق الجديدة ، بيروت .
- **الفهرست**، للنديم(ت٤٣٨هـ)، تحقيق رضا تجدد ، دار المسيرة ، بيروت ، ط٣ ، ١٩٨٨م.
- **القسطاس في علم العروض** ، للزمخشري (ت٥٣٨هـ) ، تحقيق الدكتور فخر الدين قباوة ، مكتبة المعارف ، بيروت ، ط٢ ، ١٤١٠هـ=١٩٨٩م .
- **قواعد الشعر** ، لثعلب (ت٢٩١هـ) ، تحقيق الدكتور رمضان عبدالتواب ، مكتبة

الخانجي، القاهرة ، ط٢ ، ١٩٩٥م .

- **القوافي** ، للأخفش (ت٢١٥هـ) ، تحقيق أحمد راتب النفاخ ، دار الأمانة ، القاهرة، ط١ ، ١٣٩٤هـ=١٩٧٤م .
- **القوافي**، للإربلي (ت٦٧٠هـ) ، تحقيق الدكتور عبدالمحسن القحطاني ، الشركة العربية للنشر، ط١ ، ١٤١٧هـ=١٩٩٧م .
- **القوافي** ، للتنوخي (من تلاميذ المعري) ، تحقيق الدكتور عوني عبدالرؤوف ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ط٢ ، ١٩٧٨م .
- **القوافي** ، للجوهري (ت نحو ٣٩٨هـ) ، تحقيق الدكتور سليمان أبو ستة ، (مجلة الدراسات اللغوية ،مج ٨ ع٣) .
- **القوافي** ، لنشوان الحميري (ت٥٧٣هـ) ، تحقيق محمد عزيز شمس ، مع (روائع التراث)، الدار السلفية ، بومباي ، ط١ ، ١٤١٢هـ=١٩٩١م .
- **الكافي في العروض والقوافي** ، للخطيب التبريزي (ت٥٠٢هـ) ، تحقيق الحساني حسن عبدالله ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ١٩٦٩م.
- **الكافي في علم القوافي** ، لابن السراج الشنتريني الأندلسي (ت٥٤٩هـ) ، تحقيق الدكتور محمد رضوان الداية ، مكتبة دار الملّاح ، ط٣ ، ١٤٠٠هـ = ١٩٧٩م .
- **الكتاب ، لسيبويه (ت١٨٠هـ)** ، تحقيق عبدالسلام هارون ، عالم الكتب ، بيروت ، ط٣، ١٤٠٣هـ = ١٩٨٣م .
- **كشف المشكلات وإيضاح المعضلات** ، للباقولي (ت٥٤٣هـ) ، تحقيق الدكتور محمد الدالي، مجمع اللغة العربية ، دمشق ، ط١ ، ١٤١٥هـ=١٩٩٥م .
- **كناشة النوار**، د. لعبدالسلام هارون ، مكتبة الخانجي ، القارهرة ، ١٤٠٥هـ .
- **لباب الألباب في شرح أبيات الكتاب** ، لابن خلف (ت٦١٤هـ) ، مصورة مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى ، رقم (٥٤٩) .
- **لسان العرب** ، لابن منظور (ت٧١١هـ) ، دار صادر ، بيروت ، ط١ ، ١٤١٠هـ=١٩٩٠م .

- **اللزوميات** ، للمعري (ت٤٤٩هـ) ، تحقيق جماعة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب .
- **ما يحتمل الشّعر من الضرورة** ، للسيرافي (ت٣٦٨هـ) ، تحقيق الدكتور عوض القوزي ، مطابع الفرزدق ، الرياض ، ط١ ، ١٤٠٩هـ = ١٩٨٩م .
- **المحكم والمحيط الأعظم في اللغة** ، لابن سيده (ت٤٥٨هـ) ، تحقيق جماعة ، معهد المخطوطات ، القاهرة .
- **مختصر القوافي** ، لابن جنّي (ت٣٩٢هـ) ، تحقيق الدكتور حسن شاذلي فرهود ، دار المعارف ، الرياض ط٢ ، ١٣٩٧هـ=١٩٧٧م .
- **المصباح (شرح التكملة)**، للعكبري (ت٦١٦هـ) ، مصورة بجامعة الإمام .
- **المصون في الأدب** ، لأبي أحمد العسكري (ت٣٨٢هـ) ، تحقيق عبدالسلام هارون ، مكتبة الخانجي (القاهرة) ، ودار الرفاعي (الرياض) ، ط٢ ، ١٤٠٢هـ = ١٩٨٢م .
- **المعيار في أوزان الأشعار** ، لابن السراج الشنتريني الأندلسي (ت٥٤٩هـ) ، مع (الكافي في علم العروض) .
- **معيار النظار في علوم الأشعار** ، للزنجاني (كان حيّاً سنة ٦٦٠هـ) ، تحقيق الدكتور محمد علي رزق الخفاجي ، دار المعارف ، القاهرة .
- **مفتاح العلوم** ، للسَّكاكي (ت٦٢٦هـ) ، المكتبة العلمية الجديدة ، بيروت .
- **المقاصد الشافية في شرح خلاصة الكافية** ، للشاطبي (ت٧٩٠هـ) ، تحقيق جماعة ، جامعة أم القرى ، مكة المكرمة ، ط١ ، ١٤٢٨هـ = ٢٠٠٧م .
- **المقتصد في شرح التكملة** ، لعبدالقاهر الجرجاني (٤٧١هـ) ، تحقيق أحمد الدويش ، رسالة دكتوراه في كلية اللغة العربية بالرياض .
- **من قضايا النظرية اللغوية العربية** ، للدكتور عبدالرحمن بودرع ، حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية ، جامعة الكويت ، ١٤٢٨هـ=٢٠٠٧م .
- **منهاج البلغاء وسراج الأدباء** ، لحازم القرطاجني (ت٦٨٤هـ) ، تحقيق محمد الحبيب ابن الخوجة ، دار الغرب الإسلامي ، بيروت ، ط٣ ، ١٩٨٦م .
- **الموشح** ، للمرزباني (ت٣٨٤هـ) ، تحقيق علي البجاوي ، نهضة مصر ، القاهرة .

- **نضرة الإغريض في نصرة القريض** ، للمظفر العلوي (ت٦٥٦هـ) ، تحقيق الدكتورة نهى الحسن، دار صادر ، بيروت ، ط٢ ، ١٤١٦هـ= ١٩٩٥م .
- **النقائض** ، لأبي عبيدة (ت٢١٠هـ) ، تحقيق بيفان ، ليدن ١٩٠٧م .
- **نهاية الراغب في شرح عروض ابن الحاجب** ، للإسنوي (ت٧٧٢هـ) ، تحقيق الدكتور شعبان صلاح ، دار الجيل ، بيروت ، ط١ ، ١٤١٠هـ = ١٩٨٩م .
- **النوادر** ، لأبي زيد الأنصاري (ت٢١٥هـ) ، تحقيق الدكتور محمد عبدالقادر أحمد ، دار الشروق ، بيروت ، ط١ ، ١٤٠١هـ = ١٩٨١م .
- **الوافي بحل الكافي في علمي العروض والقوافي** ، للمرشدي المعمري (ت١٠٣٧هـ) ، تحقيق الدكتور أحمد عفيفي، دار الكتب ، القاهرة ، ١٤٢٧هـ= ٢٠٠٦م .
- **الوافي بمعرفة القوافي** ، للعنّابي الأندلسي (ت٧٧٦هـ) ، تحقيق الدكتورة نجاة نولي ، جامعة الإمام ، الرياض ، ١٤١٨هـ=١٩٩٧م .

* * *